المعهد الدولي للوقف الاسلامي
International Institute of Islamic Waqf
- iiiw -

2021 - 1996

الملخص التنفيذي
للتقرير الإستراتيجي للأوقاف

جميع الحقوق محفوظة
للمعهد الدولي للوقف الاسلامي
ولا يجوز استخدام اي جزء من هذا التقرير
أو الاقتباس الا بموافقة خطية من المعهد

+60 3 2117 5273
www.iiiw.org
info@iiiw.org

المحتويات

التقديم 1
نبذة عن المعهد 2
الشركاء العلميون 3
قالوا عن التقرير 4
فريق التقرير 6
مدخل نحو للملخص التنفيذي 7
أهمية التقرير الاستراتيجي 8
الأهداف العامة للتقرير الاستراتيجي 8
تعريف بمعيار تصنيف الوقف المؤسسي 10
أكثر العوامل تأثيرا وتأثرا في الأداء المؤسسي للأوقاف 13
الخارطة الوقفية 15
نتائج الأداء المؤسسي للأقاليم الجغرافية 16
الفئات الثلاث بناء على الأداء الوقفي 17
الفئة الأولى 17
الفئة الثانية 18
الفئة الثالثة 19
خريطة أوقاف المساجد الثلاثة 20
أوقاف الحرمين الشريفين 20
أوقاف المسجد الأقصى 22
الأوقاف في شبه الجزيرة العربية 23
الأوقاف في بلاد الشام 25
الأوقاف في دول شمال أفريقيا 27
الأوقاف في تركيا ودول البلقان 29
الأوقاف في دول شرق آسيا 31
الأوقاف في دول شبه القارة الهندية 33
الأوقاف في دول وسط وجنوب أفريقيا 35
الأوقاف لبعض المجتمعات المسلمة 36

التقديم

شهد ملف الوقف في العالم متغيرات وتحولات مهمة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وأثر بصورة عميقة في الحالة الاجتماعية والاقتصادية في بعض المجتمعات والدول. وانتقل هذا الوقف من الإطار التقليدي إلى التأثير الاجتماعي والاقتصادي في بعض المواقع، وأثر على العلاقات والتحالفات وأدوار القوى الفاعلة في المجتمعات، على الرغم من القيود والقوانين المفروضة على تطور أدائه.

إن المشهد الوقفي في العالم منذ عام 1996 تحديدًا بدأ يتطور تدريجيًا ويتشعب في العديد من المواقع، وهذا التطور أحدث حراكًا وقفيًا على مختلف المستويات والأطر، وشجع على المشاركة الأهلية الشعبية التي عززت من التنمية المستدامة في هذه المجتمعات والدول بالتوازي مع الأداء المؤسسي للأوقاف العامة في الدول.

واليوم، - وبعد مرور ثلاث سنوات من العمل الدؤوب لفرق العمل - نُعلن عن إصدار أول تقرير استراتيجي ناقش الوقف بمنهجية الاستشراف والدراسات المستقبلية، وغطى واقع الأوقاف في 54 دولة إسلامية ومجتمع إسلامي في دول العالم، من خلال دراسة واقعها في ثمانية أقاليم جغرافية موزعة في معظم قارات العالم، لنأمل أن يكون هذا الجهد شكل إضافة نوعية لصناع القرار في قطاع الأوقاف، وكلنا آمل أن يكون هذا التقرير الاستراتيجي دورياً ليواكب تطور واقع الأوقاف.

وعلى الرغم من الصعوبة والمشقة في تحصيل المعلومة الدقيقة الموثقة عن واقع الأوقاف في هذه المجتمعات والدول، إلا أننا أيضًا حرصنا على تقديمها في إطار علمي منهجي يستشرف المسارات المستقبلية لها ضمن قراءتنا لواقع الأوقاف في هذا الأقليم أو ذاك، إذ سيلحظ القارئ لأعمال كتاب واقع واستراتيجيات الأوقاف وكتاب التقرير الاستراتيجي للأوقاف من عام 1996 حتى 2021م، أننا تمكنا من وضع معيار تصنيفي للأداء المؤسسي للوقف من وحي هذه التجارب الوقفية لهذه المجتمعات والدول، والتزمنا الحيادية والإنصاف والموضوعية في طرح ما هو قائم.

وختامًا، فإننا نحمد الله عز وجل على أن وفقنا في المعهد الدولي للوقف الإسلامي على إنهاء أعمال كتاب واقع واستراتيجيات الأوقاف والتقرير الاستراتيجي، ولا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمعالي رئيس وزراء ماليزيا الدكتور مهاتير محمد، ولممثل الأمين العام للشؤون الخاصة في منظمة الأمم المتحدة الدكتور أحمد المريخي على دعمهم لأعمال التقرير، ولكل الدول التي تعاونت في إنجاح التقرير إيمانًا منها بأهمية التقرير ودوره في خدمة قطاع الوقف، ونخص بالذكر مسؤولي الأوقاف في تركيا وإندونيسيا وماليزيا والهند وباكستان والكويت والإمارات وسنغافورة وجنوب أفريقيا وغيرهم.

ونثمن دور الشركاء العلميين للمعهد، وهما الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية ISRA في ماليزيا، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI في مملكة البحرين، على الملاحظات القيمة التي أفادت التقرير.

والشكر موصول لجميع أعضاء الهيئة الاستشارية للتقرير على دورهم المتميز في التقويم لأعمال المشروع طيلة هذه الفترة، ولجميع الكتاب الذين شاركوا معنا في الدراسات والأبحاث، أو أولئك الذين كانوا معنا في ورش العمل والندوات وتقييم الاستبانات وغيرها من الأعمال.

والله الموفق،،،،

د. سامي الصلاحات
محرر التقرير

نبذة عن المعهد

تأسس المعهد الدولي للوقف الإسلامي في ماليزيا عام 2008م كمؤسسة وقفية دولية غير هادفة للربح متخصصة بتطوير المنهجية المعرفية للأوقاف وتقديم الاستشارات والمنتجات التدريبية الوقفية وتطوير وتأهيل الكيانات والكوادر في القطاع الوقفي.
عالميا كان المعهد مهتما بقضايا الوقف وعقد المؤتمرات والملتقيات التي تخدم القطاع الوقفي وتحقق الشراكات الفاعلة فيه.
كما يقوم بجهود حثيثة للتعريف بالأوقاف ونشر ثقافتها ودورها في بناء المجتمع.

رؤيتنا

أن نكون المرجعية الأولى في العالم في تطوير منهجية الأوقاف.

خدماتنا

- التدريب الوقفي
- الملتقيات والمؤتمرات
- الزيارات الميدانية
- الاستشارات الوقفية
- المشاريع والمبادرات الوقفية

قيمنا

- الالتزام
- المنهجية
- المصداقية
- الولاء
- التخصص
- النصح

المشاريع والمبادرات الوقفية الدولية

- المرجع المعرفي للأوقاف
- التصنيف الوقفي
- معيار الحوكمة للأوقاف
- التقرير الاستراتيجي للأوقاف
- تأهيل النظار
- ريادة الأعمال الوقفية
- مشروع البنك الوقفي
- دبلوم الإدارة الوقفية
- دلالة معيارية حول تشريعات الأوقاف
- الشركات العائلية الوقفية
- المنظمة الوقفية المتعلمة
- دراسة الصندوق الدولي الوقفي لرعاية الأيتام
- الدراسات المستقبلية والإشرافية للأوقاف

المراجعة العلمية للشركاء

فقد استلمنا التقرير الاستراتيجي للأوقاف (1996-2021) الذي أعده المعهد الدولي للوقف الإسلامي بجهود طيبة من كوكبة من المختصين والعلماء في مجال الوقف. وإننا - في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) - نثمن عملكم الذي تكلل في إصدار التقرير المتميز في جوهره ومنهجيته، والذي يشكل إضافة قيمة في رصد واقع الصناعة الوقفية، واستشراف مسار تطورها ومستقبلها، ويضع بين يدي الباحثين والمهتمين ثروة معرفية تساعدهم على فهم هذا الواقع وعناصره وتحدياته وفرصه وإمكانياته العظيمة في خدمة أمتنا وبلداننا وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وإننا ننظر إلى مثل هذه المشروعات التطويرية باعتبارها جزءاً من جهود شاملة تكمل بعضها البعض. وغايتها توجيه الصناعة الوقفية، ووضع الأسس اللازمة لإحيائها ونهضتها ليس فقط داخل البلدان، وإنما على الصعيد العالمي.

وإننا نرجو من اللّه تعالى القدير أن يسدد هذه الجهود المخلصة لما فيه خير الصناعة المالية الإسلامية والصناعة الوقفية، وأن يعيننا وإياكم على مواصلتها بمثل هذه الإضافات النوعية المشهود لها، في سبيل أن نعيد للوقف الإسلامي مكانته، ونعزز دوره الاقتصادي والاجتماعي والحضاري إن شاء اللّه.

هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

AAOIFI
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS

لقد أسند المعهد الدولي للوقف الإسلامي إلى الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية إسرا مهمّة مراجعة التقرير الاستراتيجي للأوقاف (1996-2021) الذي أعدّه بمعيّة كوكبة من العلماء والخبراء في مجال الأوقاف الإسلامية. وبعد المراجعة العلمية للتقرير، وجدناه متميزا في مضمونه ومنهجيته وآثاره العميقة في توجيه الصناعة الوقفية، واستشراف مستقبله. وقد تميّز التقرير بالشمولية في رصد التجربة الوقفية في العالمين الإسلامي وغير الإسلامي، كما تميّز باستشراف مستقبل الوقف متوسلا بآليات منهجية كيفية وكمية في الدراسات الاستشرافية. وقد ساعدت هذه المنهجية على تجلية واقع الوقف بشكل دقيق، كما أبرزت أهم التحديات التي تواجهه، وطرحت مقترحات استشرافية تطويرية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى. ونحن على ثقة بأن هذا التقرير سيقدم مادةً علميةً وعمليةً نوعية لأصحاب المصلحة في عدة قطاعات ذات صلةٍ بالصناعة الوقفية لاسيما مؤسسات الأوقاف، والمؤسسات المالية الإسلامية التي تُعنى بالتمويل الاجتماعي الإسلامي، والاستثمار الإسلامي المسؤول اجتماعيا، والوساطة المالية الإسلامية القائمة على القيم، والمهتمين بالتكنولوجيا المالية الإسلامية الخاصة بالتمويل الاجتماعي الإسلامي.

واللّه نسأل أن يوفق المشاركين في هذا التقرير لما يحب ويرضى ويعينهم على مواصلة جهودهم في تزويد قطاع الأوقاف بتقارير نوعية تعيد للوقف الإسلامي دوره الحضاري المنشود.

الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية

ISRA
International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance
الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية

قالوا عن التقرير

د. محاضير محمد رئيس الوزراء الأسبق ماليزيا

الحمد للّه رب العالمين على اكتمال أول مشروع عن التقرير الإستراتيجي للأوقاف من عام 1996-2021، أتقدم بالتهاني للمعهد الدولي للوقف الإسلامي الذي أعد هذا التقرير، والذي سيكون له فائدة كبيرة للعالم الإسلامي وللمجتمعات الإسلامية في العالم. هذا التقرير يؤكد على أهمية ما يقوم به المعهد الدولي للوقف الإسلامي والذي تأسس عام 2008 كجهة متخصصة في نشر ثقافة الوقف، وتعتبر الجهود التي يبذلها المعهد خطوة مهمة نحو إصلاح واقع الوقف الإسلامي في العالم ، ولأن الوقف يعتبر بوابة رئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات والبلدان. لقد جسد التقرير الاستراتيجي للأوقاف خدمة كبيرة لقطاع الوقف في العالم، وأنا على يقين أن هذا التقرير سوف يساعد المسلمين في تطوير قطاع الوقف ويحقق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي.

السيد برهان إيرسوي
المدير العام لمديرية الأوقاف الحكومة التركية

أنا على يقين أن هذا التقرير الاستراتيجي الذي قام به المعهد الدولي للوقف الإسلامي سيوفر لنا فهماً للقيم التي يعبر عنها مفهوم العمل المؤسسي. كما يوضح لنا هذا التقرير صعود وهبوط أنشطة القطاع الوقفي في العالم الإسلامي في سياق العلاقة والتأثير، وستسلط مساهمات هذا التقرير في رصد اتجاهات القطاع في المستقبل، والتي يمكن أن تُسهم في تعاون الجغرافيا الإسلامية بأكملها.

د أحمد المريخي
المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

تعتبر الأوقاف أداة قوية في سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة التي تسعى منظمات الأمم المتحدة لتحقيقها، كيف لا؛ وقد كانت الأوقاف داعماً رئيساً خلال تاريخنا الإسلامي في تمويل المشاريع التعليمية والصحية والبيئية وغيرها. وهذا يدفعنا لنعيد دور الوقف لنبسط روح التضامن والتكافل في المجتمعات المسلمة. وإننا نرى هذا ماثلاً فيما يقوم به المعهد الدولي للوقف الإسلامي في نشر التوعية التي يسعى من خلالها ليكون المرجعية في العالم لتطوير منهجية الوقف من خلال مختلف البرامج والأنشطة والإصدارات التي يقدمها خدمة لقطاع الأوقاف.

السيد منصور الصقعبي
الأمين العام بالإنابة للأمانة العامة للأوقاف بالكويت

يسرنا أن نشكر المعهد الدولي للوقف الإسلامي على جهوده في خدمة سنة الوقف النبوية الشريفة وعلى مبادراته في استشراف مستقبل الوقف في العالم الإسلامي والتي منها هذه المبادرة المتعلقة برصد الأداء الوقفي المؤسسي في الدول الإسلامية والتي من المتوقع أن ينعكس إيجابا على أداء المؤسسات الوقفية في الدول الإسلامية. وإن حصول الكويت ممثلة بالأمانة العامة للأوقاف على نسبة 91% في التقرير الاستراتيجي في الأداء المؤسسي لعام 2021 لهو مصدر اعتزاز وفخر في الأمانة العامة للأوقاف، شاكرين ومقدرين لكل الجهود التي يبذلها المعهد الدولي للوقف الإسلامي خدمة لهذا القطاع.

د. رحمان خان
وزير الأوقاف الأسبق في الجمهورية الهندية

لقد كان من دواعي سروري حين رأيت إنجاز المعهد الدولي للوقف الإسلامي للتقرير الاستراتيجي لقطاع الأوقاف في العالم الإسلامي، وخصوصا حين أشاروا لأوقاف شبه القارة الهندية كجزء من الأمة، لأن تطور هذا القطاع هناك مهم للارتقاء بأحوال المسلمين في المجالات المختلفة التي غطاها الوقف خلال تاريخنا.

د. سيد طاهر رازا بخاري
المدير العام لأوقاف البنجاب - باكستان

تكتسب الدراسات والأبحاث العلمية قوة عظيمة في توجيه بوصلة المؤسسات وتحسين قراراتها، وهذا التقرير الاستراتيجي للأوقاف يمتلك هذه القوة، وعلى المؤسسات الوقفية الحكومية والخاصة الاستفادة مما جاء فيه لتحقق التميز المنتظر من هذا القطاع.

البروفيسور محمد نوح
رئيس مجلس الأوقاف الإندونيسي

أهنئ المعهد الدولي للوقف الإسلامي وأثمن جهوده لإنجاز التقرير الاستراتيجي للأوقاف، والذي لا يخدم العالم الإسلامي فحسب، بل دول العالم أيضا. فمن خلال هذا التقرير يمكننا تبادل المعرفة والخبرات فيما بين مؤسسات الأوقاف في مختلف الدول، ونشر قيم الوقف لكل البشرية والتي تتضمن نفع شرائح مختلفة على وجه التأييد. كما يمكننا من خلال ما رأيناه في التقرير من أن نوجد أشكالا من التعاون بين المؤسسات الوقفية في العالم لنعظّم تأثيرها في المجتمعات.

أنا أتمنى وأعتقد أننا من خلال هذا التقرير يمكننا التآزر للارتقاء بمجتمعاتنا بحل مشاكل الفقر وإيجاد الرفاهية من خلال تفعيل دور الوقف في الحياة.

السيد سيلامات بن بايجو
المدير العام لإدارة الأوقاف والزكاة والحج حكومة ماليزيا

التقرير الاستراتيجي للأوقاف تقرير رائع لما تضمنه من واقع وتجارب مجموعة كبيرة من الدول الإسلامية، كما أن نتائجه جعلتنا في قطاع الأوقاف بماليزيا نشعر أننا نسير في الاتجاه الصحيح، خصوصا في خضم جائحة كورونا، والتي أثبتت أن هذا القطاع له دور كبير في إسناد الحكومة في رفع معاناة المجتمع.

السيد علي المطوع
الأمين العام لمؤسسة الأوقاف وشؤون القُصّر حكومة دبي، دولة الإمارات

يُسعدني أن أوجه أسمى عبارات الشكر والثناء على فكرة التقرير لما لها من دور كبير في تحفيز القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمعات في مختلف الدول في تنمية قطاع الوقف وأصوله، وتعظيم العائد منه، وغرس مبادئ العمل الخيري والإنساني في أنحاء العالم.

د. شمسية بنت عبد الكريم
عضو مجلس نظارة الأوقاف سنغافورة

أرسل التهانيّ الحارة للمعهد الدولي للوقف الإسلامي على إنجازه هذا التقرير الاستراتيجي المهم المختص بقطاع الوقف الإسلامي، والذي يخدم قطاع الاقتصاد الإسلامي العالمي، ويسهم بتطويره، باعتبار الوقف أحد مكونات الاقتصاد الإسلامي، ومما يميز هذا التقرير تأسيسُ معيار لتصنيف الأداء المؤسسي في قطاع الأوقاف.

السيد ماندلا نيسلون مانديلا
النائب في برلمان جنوب إفريقيا

جدير بنا أن نقول إن التقرير الاستراتيجي لأداء المؤسسات خلال الفترة 1996-2021 مهم للغاية، حيث زادت قناعتي من خلال النتائج التي أظهرها التقرير للأداء المؤسسي لقطاع الأوقاف بجنوب إفريقيا -كونها في الفئة الأولى في التصنيف- أن مؤسسات الوقف التي عُنيت بها، والتي تدير أموال المجتمع من أجل تحقيق تفويضات الجهات المانحة بالكامل تدار بدرجة عالية من النزاهة.

المشاركون في كتابة التقرير

المحرر الرئيسي للتقرير

د. سامي الصلاحات
الأردن
المحرر الرئيسي للتقرير

د. مصطفى نجم
الأردن
مساعد المحرر الرئيسي

مستشارو التقرير

أ.د. إبراهيم البيومي غانم
مصر

د. جمعة الزريقي
ليبيا

د.خالد السريحي
السعودية

د. سامي سلمان
الأردن

د. فؤاد العمر
الكويت

د. محمد عثمان شبير
الأردن

المشاركون في التقرير

د. برهان جابر
أرتيريا

د حبيب الناملیتي
البحرين

أ. حسن أزكانين
المغرب

د. حياة عبيد
الجزائر

د. خولة النوباني
الأردن

د. سمير الشاعر
لبنان

د. عبد الستار الخويلدي
تونس

د. عبد القادر بن عزوز
الجزائر

د. عبد المحسن الخرافي
الكويت

د. مايا نجيب عمار
الأردن

د. مجيدة الزياني
المغرب

د. محمد بشير الشريف
السودان

د. هشام دفتردار
أستراليا

د. هند لبداوي
الجزائر

المحامي د. محمد فخري صويلح
الأردن

مساعدو التحرير

أ.الجمعي سايب
الجزائر

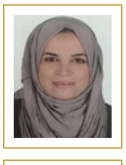

أ. ساري سهام
الجزائر

أ.زينب علام
مصر

أ.منتصر بن ساسي
تونس

أ.نادية أصفار
المغرب

مدخل نحو الملخص التنفيذي

نحمد اللّه عز وجل ونشكره أن وفقنا في المعهد الدولي للوقف الإسلامي بإعداد أول تقرير استراتيجي في العالم يغطي مسيرة ربع قرن من التطور المتنامي للوقف بعد عدة قرون من تأسيس أول نظام إسلامي اختص بالتنمية المستدامة في العالم.

إن فكرة التقرير الاستراتيجي للأوقاف التي تنسجم مع مرجعية المعهد الدولي للوقف الإسلامي المعرفية هو تتبعٌ ورصد علمي دقيق لواقع الأوقاف في العالم من خلال التطورات والأحداث والدراسات والبرامج والفعاليات والصيغ في مختلف جوانبها المتعددة، والتي رسمت مؤشرًا لتوجه الأوقاف منذ عام 1996م، وتم تحديد هذا التاريخ بموجب قرار المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشئون الإسلامية الذي انعقد في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية في سبتمبر 1996م، وتم بموجبه تكليف دولة الكويت كدولة منسقة لملف الأوقاف على مستوى العالم الإسلامي، وقامت الأمانة العامة للأوقاف بإعداد قائمة بالمشاريع التنفيذية، والتي تم اعتمادها في مؤتمر وزراء الأوقاف والشئون الإسلامية عام 1997م في جاكرتا.

وكانت هذه بداية اهتمام حكومي واسع بالأوقاف واكبه حراك وقفي واضح في قطاع الأوقاف الخاصة والعمل الأهلي، سواء أكان هذا في واقع رجال وسيدات الأعمال، أم في واقع مؤسسات القطاع الخاص وغيرهم بالدول العربية والإسلامية وإلى يومنا هذا.

والفكرة التي يرنو إليها المعهد هو تتبعُ عمل وحركة الأوقاف منذ عام 1996م، والتوجه الذي كان يسير نحوه، والمواقع التي وصلها وأثر فيها، والمواقع التي لم يدركها وبيان أسباب ذلك، والمواقع التي وصلها، ولكنه أخفق في التأثير فيها، سواء أكان الأمر متعلقًا بالدول أم بالمجتمعات أم بالمجالات أو حتى بالعمليات الداخلية للأوقاف ونُظُمها المتعددة.

إننا نأمل أن تشكل هذه التوجهات والاستراتيجيات محفزًا لقادة الأوقاف والمتأثرين بالأوقاف في العالم الإسلامي وأماكن الأقليات المسلمة لوضع الأسس السليمة لأداء الوقف خلال الفترة الماضية، والاعتماد على مؤشرات الاستشراف التي سيخرج بها هذا التقرير للمساهمة في تقديم الوقف كأداة رئيسية لنهضة المجتمعات والدول

إن فهم الوقف كنموذج تنموي يقدم خدمات حقيقية للمجتمعات والدول، لن يكون ما دام أننا لم نبرز إنجازات الأوقاف خلال الفترة الماضية، والتي شهدت حراكًا حقيقيًا للوقف في الأجهزة الحكومية، والمجتمعات والمؤسسات والأفراد بعد أن شهد العالم الإسلامي ركودًا في القرنين الأخيرين، وتشكلت أثناء ذلك صورة ذهنية سلبية عن الوقف بسبب دور الاستعمار السلبي تجاه الأوقاف، وأخطاء بعض الدول القُطرية في إضعاف دور الوقف منذ بدايات الاستقلال لها، أو الاستيلاء عليها، فضلًا عن سوء الممارسة والإدارة لبعض نظار الوقف، وعدم توثيق الأوقاف في كثير من الدول، ما سهل الاعتداء على الأوقاف في العقود الماضية.

أهمية التقرير الاستراتيجي

للتقرير الاستراتيجي للأوقاف (1996-2021)، أهمية كبيرة ظهرت في محتواه وأبرزَها الخبراء المطلعون عليه، ومن ذلك:

- أنه أول تقرير علمي يتناول واقع الأوقاف الإسلامية في العالم بمنهجية استشراف المستقبل، ورصد حركة الوقف في العالم الإسلامي من خلال المعلومة والإحصاء والأثر النفعي الاجتماعي لمورد الوقف في المجتمعات والدول، ثم التنبؤ بما سيكون عليه الوقف
- إن الوقف هو المورد المالي الضخم في العالم الإسلامي منذ عشرات القرون، ولم تأخذ الدراسات والأبحاث العلمية هذا المورد بنوع من الشمول والرصد والتحليل.
- ما يمكن أن تضيفه هذه الدراسة على واقع تطور الوقف في مختلف الصعد، والتركيز على الأدوات الجديدة التي تعزز من أثره في المجتمعات والدول.

الأهداف العامة للتقرير الاستراتيجي

حقق هذا التقرير الاستراتيجي أهدافه التي أُنجِز لأجلها، وهي تلتقي جميعًا في خدمة المؤسسات الوقفية، وتحديد البوصلة التي يتجهون نحوها في العمل الوقفي المؤسسي، وأهم هذه الأهداف:

- كشف التقرير الاستراتيجي عن الفروقات التنظيمية والأداء المؤسسي لإدارة الأوقاف وركز على الأنماط والتجارب الناجحة إسلاميًا وعالميًا، والتي شكلت دافعًا لتبني الوقف كمؤسسة تنموية في المجتمعات والدول.
- رسم وضبط الصورة العلمية والعملية المجردة لحركة الأوقاف في العالم الإسلامي صعودًا وهبوطًا، مع تحديد الأسباب والمؤشرات، من خلال الإحصاءات والأرقام.
- رسم هذا المشروع ملامح اتجاهات الوقف في المستقبل القريب والبعيد، والآليات والأدوات التي تعزز من حضوره وعطائه الحضاري، وبعبارة مختصرة، [أين يتجه الوقف؟].

واقع أعمال الوقف الإسلامي في العالم

قام فريق التقرير الاستراتيجي للأوقاف بحصر الدول والجهات الوقفية (عينة الدراسة)، وتقسيمها إلى 8 أقاليم، واستخدم عدة وسائل لجمع البيانات الأساسية ثم تحليلها ليكون استشراف مستقبل القطاع الوقفي فيها واضحا مبنيا على الدليل، وهذه الأقاليم هي:

المجموعة	الأقليم	الدول التي شملها الاستبيان والبحث	أعداد الدول
المجموعة رقم (1)	شبه الجزيرة العربية	الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت، اليمن	7 دول
المجموعة رقم (2)	العراق وبلاد الشام	الأردن، سوريا، فلسطين، العراق،لبنان.	5 دول
المجموعة رقم (3)	شمال أفريقيا	تونس، الجزائر، السودان، السنغال، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا.	8 دول
المجموعة رقم (4)	تركيا ودول البلقان	ألبانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، تركيا، الجبل الأسود، صربيا، كوسوفو، كرواتيا.	8 دول
المجموعة رقم (5)	شرق وجنوب آسيا	إندونيسيا، بروناي، تايلند، سنغافورة، الفلبين، ماليزيا .	6 دول
المجموعة رقم (6)	شبه القارة الهندية	باكستان، بنغلاديش، سريلانكا، المالديف، الهند.	5 دول
المجموعة رقم (7)	وسط وجنوب أفريقيا	تنزانيا، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، زنجبار، الصومال، كينيا،ملاوي،موريشيوس،نيجيريا.	10 دول
المجموعة رقم (8)	بعض المجتمعات المسلمة	ألمانيا، أستراليا، السويد، كندا، نيوزيلندا.	5 دول
إجمالي الأقاليم والدول	مجموع الأقاليم الجغرافية هي ثمانية.	عدد الدول والمجتمعات الإسلامية المشاركة في هذا الاستبيان والدراسات والبحث بلغ (54) دولة.	

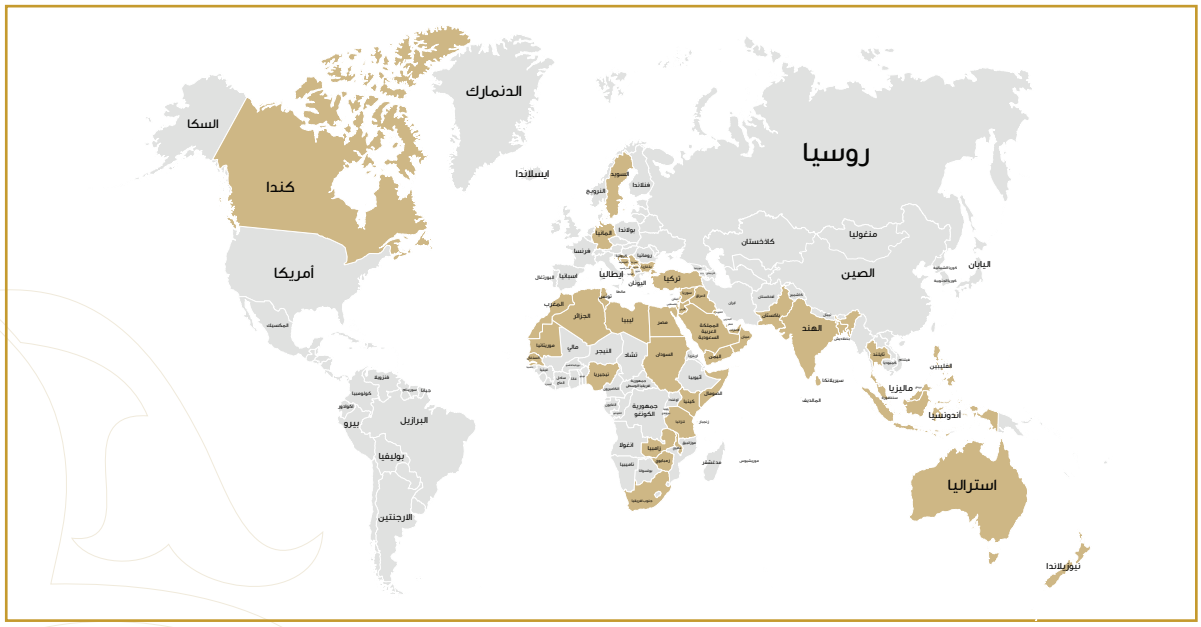

ولابد من التنويه إلى أن هذا المشروع البحثي الكبير قد خرج في منتجين اثنين:

1. واقع واستراتيجيات الأوقاف في العالم، حيث تمت دراسة الوقف –من خلال مجالاته المختلفة الشرعية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية – دراسة وصفية تحليلية استشرافية.
2. التقرير الاستراتيجي للأوقاف.

وعليه، فقد قمنا بتقسيم التقرير الاستراتيجي للأوقاف – والذي هو في الأصل الفصل التاسع من الكتاب الأم "واقع واستراتيجيات الأوقاف في العالم" – إلى عدة مباحث رئيسة، وفي أولها: تحدثنا عن خريطة أوقاف المساجد الثلاثة، ووضعناها في مقدمة هذا الفصل لاعتقادنا الجازم أنها من أعظم الأوقاف عند المسلمين قاطبة، فضلًا عن أنها تجارب حية منتشرة في ربوع العالم الإسلامي منذ عهد الرسالة قبل مرحلة الاستعمار وتقسيم بلاد المسلمين. ثم تحدثنا عن بقية الأقاليم المذكورة سابقًا.

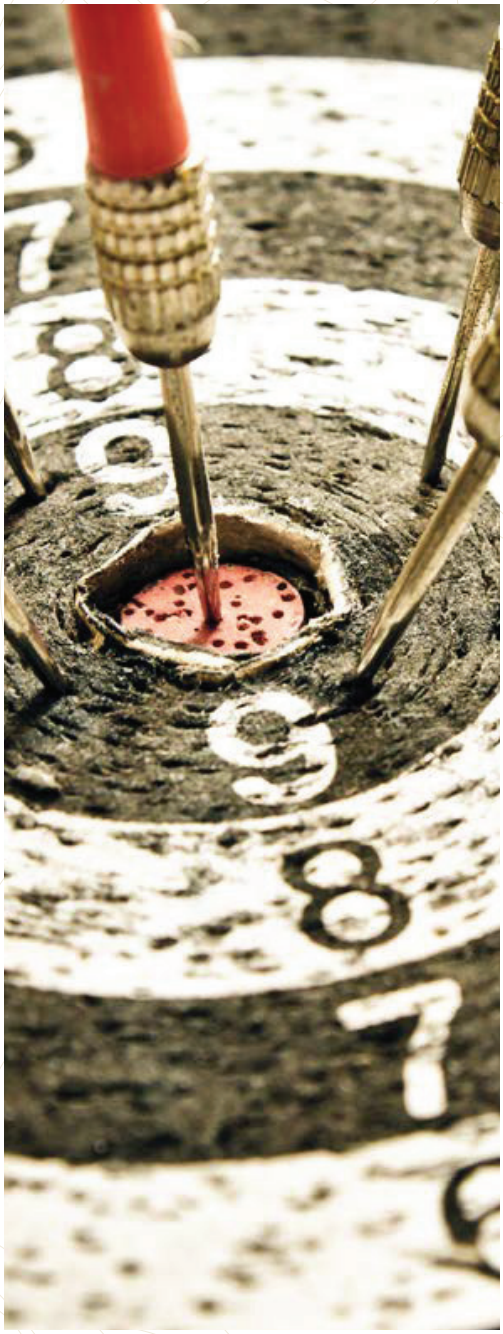

تعريف بمعيار تصنيف الوقف المؤسسي

معيار الأداء الوقفي، (Benchmark for WAQF Performance، BWP) هو معيار دوري يهدف للكشف عن الحالة التنظيمية للوقف وأدائه المؤسسي في الدول الإسلامية والمجتمعات المسلمة من خلال فروعه العشرة الرئيسية والتي ستسهم في الكشف عن تطور الوقف ونموه.

فمعيار BWP معيار مرجعي يقيس التنمية الوقفية وصناعة الوقف في العالم الإسلامي، وأماكن الأقليات المسلمة، وسيتم ربطه من خلال المعطيات الرقمية والإحصائية الصادرة من نتائج بحث فريق التحرير، وأيضًا فرق التقرير الأخرى، فضلًا عن الرصد الدائم لعدة مؤشرات تعزز مصداقية التجربة من خلال استكمالها للمعيار.

وإذا تحقق المعيار بين عدة تجارب، فإننا قد لا نلجأ إلى معيار الحد الأدني، أو معيار التميز، وهذا يمكن قياسه بالنظر إلى حجم الأصول الوقفية، ونسبة الريع، وغالبًا فإننا لن نلجأ إلى هذا التمايز مادام المعيار قد تحقق كليًا في التجربة، لأن هدفنا أن يتحقق المعيار في التجربة الوقفية في العالم الإسلامي.

العوامل الفرعية لصناعة معيار BWP بعد ربع قرن [1996-2021].

كان النقاش منصبًا على وضع المعيار الرئيسي والمعايير الفرعية أو المساعدة، والتي تغطي الأداء المؤسسي لمؤسسة الوقف، بغض النظر عن الاختلافات التنظيمية، وعن مرجعية السلطات المشرفة، وهل هي أوقاف عامة تشرف عليها الدولة، أم أوقاف خاصة تشرف عليها جاليات أو جامعات أو جمعيات أو عائلات أو أفراد. وتم تحديد الأوزان، ففي الفئة الأولى يجب استحضار كافة المعايير الفرعية، في حين أن الفئة الثانية يجب أن تتجاوز نسبة الحصول على 50% من المعايير الفرعية، وفي الفئة الثالثة يجب أن لا يقل هذا عن نسبة 25%، وقد تم التوصل إلى المعايير الآتية:

الرقم	المعيار الفرعي	أوزان المعايير الفرعية	الفئة الأولى 07-10	الفئة الثانية 04-06	الفئة الثالثة 01-03
1	ممارسة مبادئ الحوكمة	10	مطلوب	مطلوب	مطلوب
أ	الالتزام بثقافة الحوكمة	3	√	√	×
ب	إصدار اللوائح والنظم الأساسية	2	√	√	√
ت	فعالية الإدارة التنفيذية ومجلس النظارة	2	√	×	×
ث	ممارسة أدوات الرقابة	3	√	√	×
2	الاستقرار في المجتمع والدولة	10	مطلوب	مطلوب	مطلوب
أ	استقرار سياسي	3	√	√	√
ب	استقرار اجتماعي	2	√	√	×

ت	استقرار اقتصادي	2	√	√	√
ث	دعم الدولة لقطاع الأوقاف	2	√	×	×
ح	التوعية والصورة الذهنية للوقف في المجتمع	1	√	√	×
3	كفاءة الموارد البشرية	10	مطلوب	مطلوب	مطلوب
أ	التخصصية والخبرة	4	√	√	√
ب	التأهيل والتدريب	4	√	×	×
ت	الرضا الوظيفي وبيئة العمل	2	√	√	×
4	ملائمة القوانين في تطوير المؤسسة الوقفية	10	مطلوب	مطلوب	مطلوب
أ	مدونات قانونية داعمة لتطور المؤسسة الوقفية	4	√	√	√
ب	تطور اللوائح الداخلية بما يتناسب مع هيكلية المؤسسة الوقفية	2	√	×	×
ت	تسهيل قوانين وتشريعات الأوقاف الخاصة	2	√	√	×
ث	سن قوانين الإعفاء الضريبي	2	√	√	√
5	فاعلية الخطة الاستراتيجية	10	مطلوب	مطلوب	مطلوب
أ	وجود خطة استراتيجية	4	√	√	√
ب	الكفاءة في تنفيذ الخطة التشغيلية	4	√	×	×
ت	المراجعة والتقييم	2	√	√	×
6	توفر الموارد المالية والتمويل	10	مطلوب	مطلوب	مطلوب
أ	القدرة على استقطاب أصول وقفية جديدة	4	√	√	√
ب	وجود مؤسسات مالية داعمة	4	√	×	×
ت	فاعلية الصيغ المالية المناسبة للوقف	2	√	√	×
7	استقلالية الإدارة الوقفية	10	مطلوب	مطلوب	مطلوب
أ	وجود هيئة متخصصة في إدارة واستثمار الأوقاف	4	√	√	√
ب	فصل ميزانية الأوقاف عن ميزانية المؤسسة	2	√	×	×
ت	الشراكات والتحالفات مع أصحاب المصالح	2	√	√	×
ث	رؤية ورسالة وقيم المؤسسة الوقفية	2	√	√	√
8	حجم الأصول الوقفية	10	مطلوب	مطلوب	مطلوب
أ	تنوع (عقارية، منقولة، نقدية، معنوية، إلكترونية).	2	√	√	√
ب	فعالية تطوير وتشغيل الأوقاف	3	√	√	×
ت	الريع المتحقق بالنسبة لحجم الأصول	5	√	×	×

9	فاعلية الكفاءة الاستثمارية	10	مطلوب	مطلوب	مطلوب
أ	وجود خطة استثمارية استراتيجية	2	√	√	√
ب	كوادر متخصصة في الاستثمار الحديث	2	√	√	×
ت	الشراكة مع القطاع الاستثماري	2	√	×	×
ث	وجود دليل لإدارة المخاطر في استثمار الأوقاف	2	√	√	√
ج	نتائج التقرير المالي السنوي	2	√	√	×
10	حصر وتسجيل الأوقاف	10	مطلوب	مطلوب	مطلوب
أ	استعادة الأوقاف المغصوبة	4	√	√	√
ب	حصر جميع الأوقاف أو على الأقل أغلبها	4	√	√	×
ت	استخدام التقنيات الحديثة للحصر والتوثيق	2	√	×	×

وتم تقسيم المعايير الفرعية العشرة بناء على استكمال الأداء، فمن يحصل على سبعة معايير فما فوق يكون في الفئة الأولى، بغض النظر على المستويات المتباينة، ومن يحصل ما بين أربعة إلى سبعة معايير يكون في الفئة الثانية، ومن يحصل على أربعة معايير فما دون يكون في الفئة الثالثة.

أكثر العوامل تأثيرًا وتأثرًا على أداء الأوقاف

لقد تم التعرض لمعيار الأداء الوقفي المؤسسي وتطبيقاته في أداء الدول والمجتمعات، من خلال تطبيق مصفوفة التأثير المتبادل (Cross Impact Matrix)، وهي أحد أدوات تقنيات الدراسات المستقبلية، ثم تقسيم درجات التأثير إلى إيجابي وسلبي، حسب الجدول الآتي:

التأثير الإيجابي					0	التأثير السلبي				
+5	+4	+3	+2	+1	0	-1	-2	-3	-4	-5
قوي	متوسط		ضعيف		معدوم	ضعيف		متوسط		قوي

ومن خلال عمل مجموعتين ضمتا 15 خبيرًا وباحثًا في مجال الدراسات الوقفية، تبين لنا أن متغير [الحوكمة] هو المتغير الأكثر تأثيرًا في جميع المتغيرات، إذ يصل مجموع تأثيراته إلى (29) نقطة، ثم يليه متغير [الاستقرار في الدولة]، ويصل عدد مجموع تأثيراته إلى (26)، وبنفس الدرجة متغير [كفاءة الموارد البشرية]، ويصل عدد مجموع تأثيراته إلى (26).

المتغيرات الأكثر تأثيرًا في الأداء الوقفي ضمن منهجية مصفوفة التأثير المتبادل

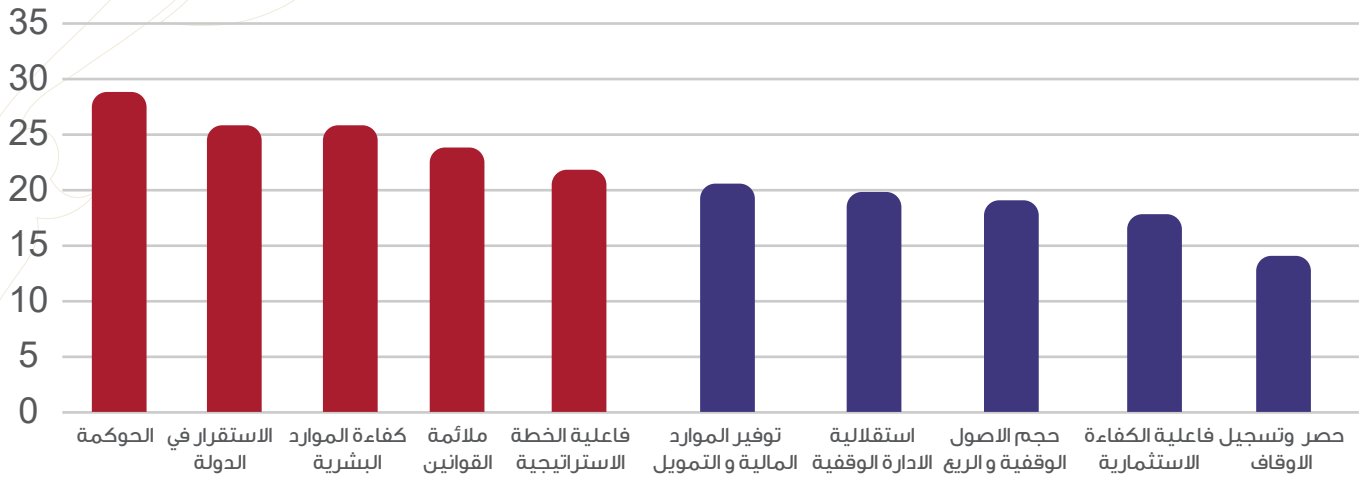

كما تظهر لنا المصفوفة أن المتغير [حجم الأصول الوقفية والريع] هو الأكثر تأثرًا بغيره من المتغيرات، إذ يصل مجموع نقاط تأثره إلى (31) ثم يليه المتغير (فعالية الكفاءة الاستثمارية) ومجموع نقاطه يصل إلى (30)، ومثله متغير(توفير الموارد المالية والتمويل) (30).

المتغيرات الأكثر تأثرًا في الأداء الوقفي ضمن منهجية مصفوفة التأثير المتبادل

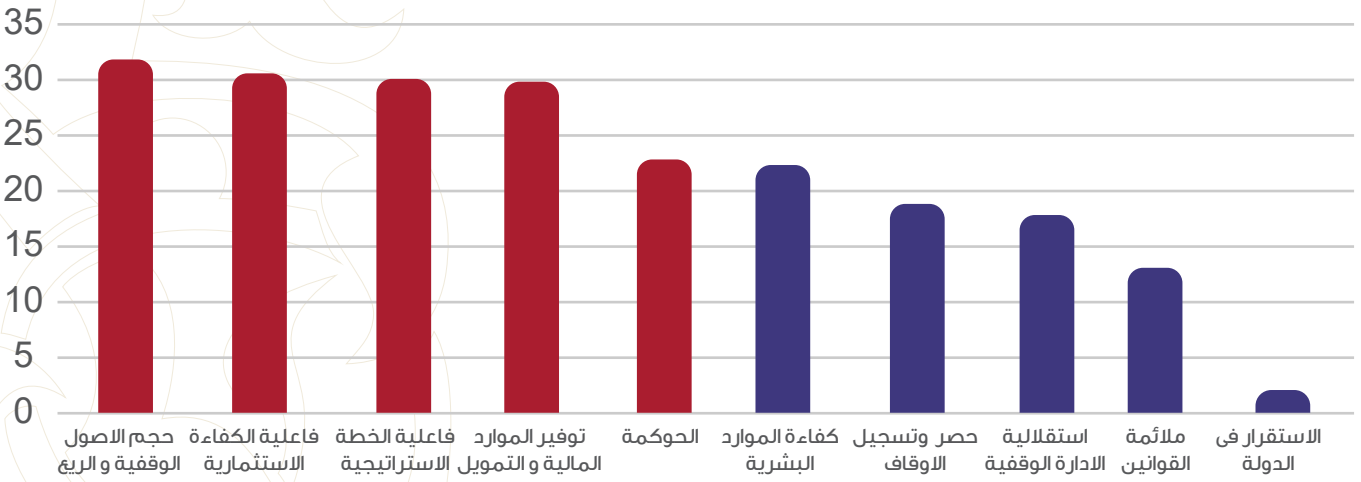

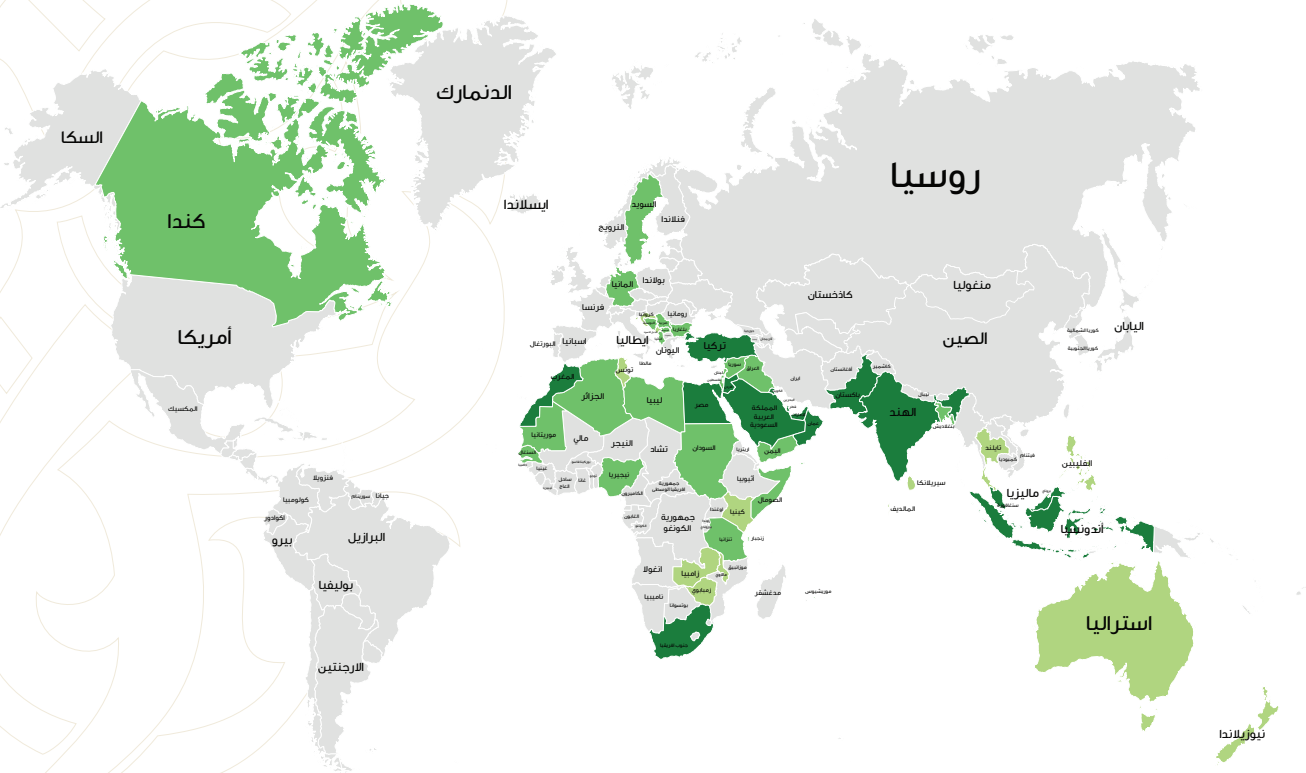

يمثل تدرج الألوان من الغامق إلى الفاتح قوة الأداء الوقفي فى عينة البحث

نتائج الأداء الوقفي للدول الإسلامية والمجتمعات المسلمة بناء على معيار BWP:

لقد قمنا بدراسة واقع الأوقاف في أربع وخمسين دولة إسلامية ومجتمع مسلم في دول غير إسلامية، وتم تقسيمها -كما ذكرنا- إلى ثمانية أقاليم لغرض دراسة أدق لواقع الإقليم ذاته، لأننا نعتقد أن هناك تشابهًا داخل الإقليم من حيث تبعيته لمدارس فقهية واحدة، أو مقاربة النظم القانونية فيما بين دولها، والأهم من ذلك الخصوصيات الثقافية والعادات الاجتماعية تتقارب لتشكل فهمًا لدور الوقف في المجتمع.

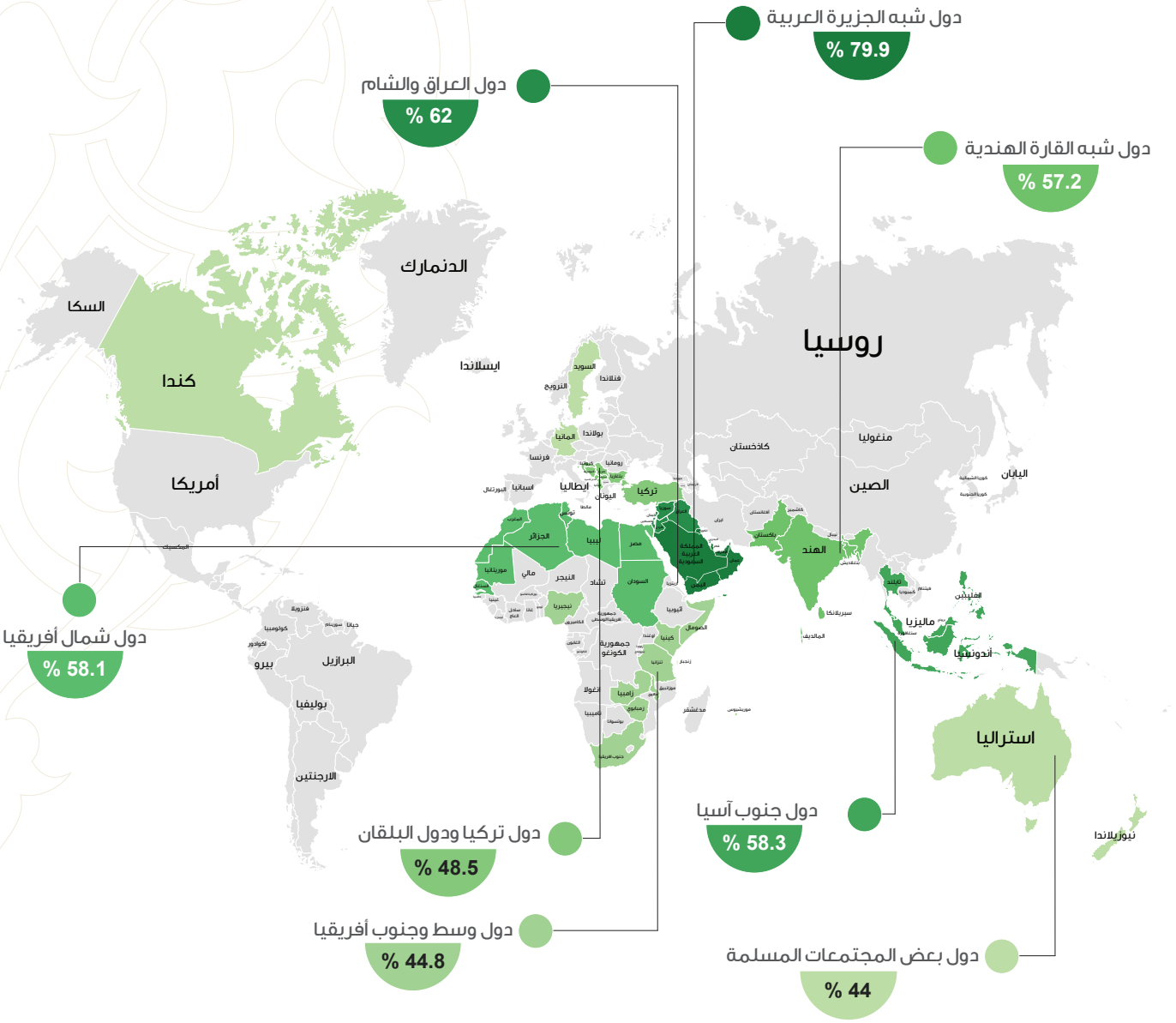
دول شبه الجزيرة العربية
% 79.9
دول العراق والشام
% 62
دول شبه القارة الهندية
% 57.2
الدنمارك
السكا
كندا
أمريكا
روسيا
ايسلاندا
السويد
فنلاندا
النرويج
بولاندا
المانيا
فرنسا
رومانيا
اسبانيا
البرتغال
ايطاليا
اليونان
تركيا
كازخستان
منغوليا
الصين
اليابان
الجزائر
ليبيا
مصر
المملكة العربية السعودية
الهند
باكستان
موريتانيا
مالي
النيجر
تشاد
السودان
نيجيريا
اثيوبيا
الصومال
كينيا
جمهورية الكونغو
انغولا
زامبيا
مدغشقر
سيريلانكا
المالديف
ماليزيا
اندونيسيا
الفلبين
استراليا
نيوزيلاندا
البرازيل
بيرو
بوليفيا
الارجنتين
دول شمال أفريقيا
% 58.1
دول تركيا ودول البلقان
% 48.5
دول وسط وجنوب أفريقيا
% 44.8
دول جنوب آسيا
% 58.3
دول بعض المجتمعات المسلمة
% 44

النتائج حسب الأقاليم

نحسب نسب الأقاليم من خلال جمع نسب الأداء الكلية لكل إقليم على حدة، كي نحدد أكثر الأقاليم والمناطق في العالم الإسلامي أو الأقليات أداءً وقفيًا، وهي أقاليم شبه الجزيرة العربية، بلاد العراق والشام، شمال أفريقيا، شرق آسيا، تركيا ودول البلقان، شبه القارة الهندية، جنوب ووسط أفريقيا، تجربة بعض الأقليات المسلمة، وتم ضبط النسبة الكلية من عشر درجات تناسبها النسبة المئوية [100%].

نتائج الأقاليم بناء على المجموع الكلي للأداء المؤسسي لدول الأقليم لعام 2021

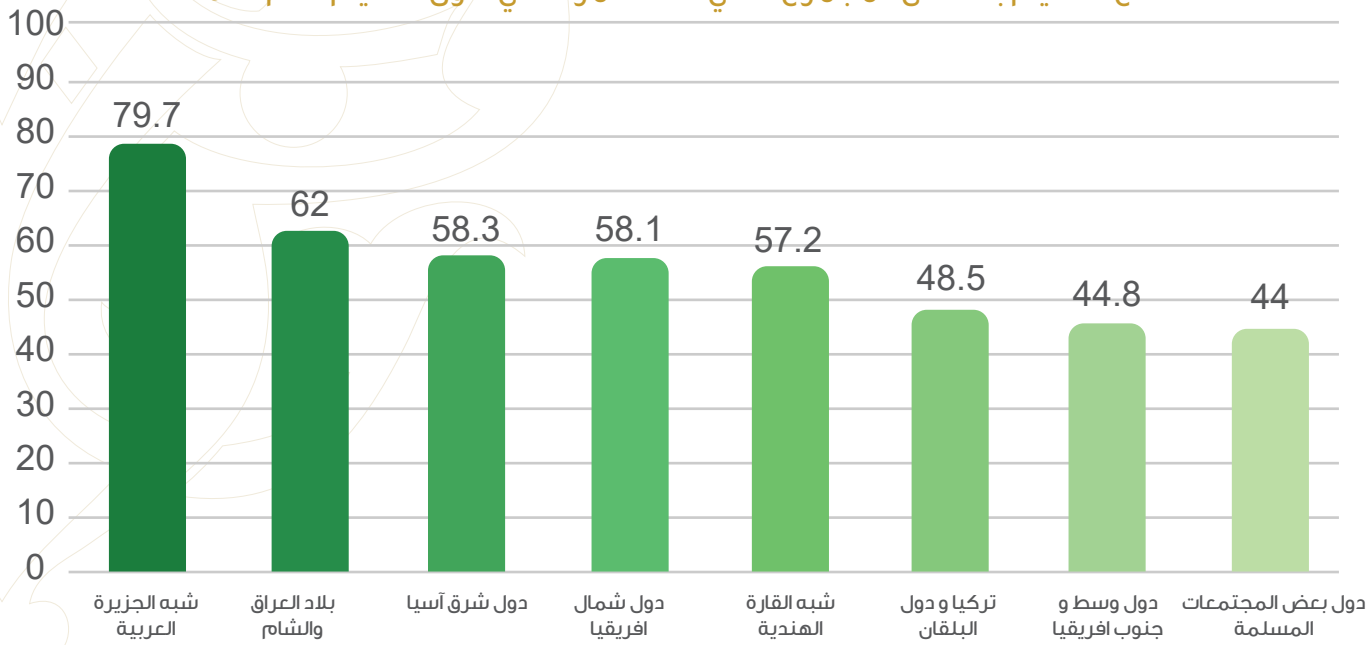

وبهذا يظهر لنا أن أفضل التجارب الوقفية تتسلسل حسب المناطق الجغرافية، ولكن هذا لا يمنع من وجود تجارب وقفية ناجحة في أقاليم تتصف بالمتوسطة أو الضعيفة.

	الإقليم الجغرافي	النسبة	الترتيب
1	دول شبه الجزيرة العربية	% 79.9	الأول
2	دول العراق والشام	% 62	الثاني
3	دول شرق وجنوب آسيا	% 58.3	الثالث
4	دول شمال أفريقيا	% 58.1	الرابع
5	دول شبه القارة الهندية	% 57.2	الخامس
6	دول تركيا ودول البلقان	% 48.5	السادس
7	دول وسط وجنوب أفريقيا	% 44.8	السابع
8	دول بعض المجتمعات المسلمة	% 44	الثامن

أولا: الخارطة الوقفية بعد ربع قرن [1996-2021]

أولًا) الفئة الأولى

تم تغطية 54 دولة إسلامية ومجتمعًا إسلاميًا في دول غير مسلمة، وتم التوصل إلى الدول التي حازت 7 معايير فما فوق، وتم وضعها في الترتيب حسب المعيار الرئيسي للتصنيف BWP وفروعه الفرعية العشرة، فقد حازت ستة عشر دولة من أصل 54 دولة على الفئة الأولى، والدول التي حازت على الفئة الأولى منتشرة في جميع الأقاليم الثمانية في العالم، كما يظهر لنا المنحى البياني الآتي:

الدول الإسلامية والمجتمعات المسلمة التي حازت على الفئة الأولى لعام 2021

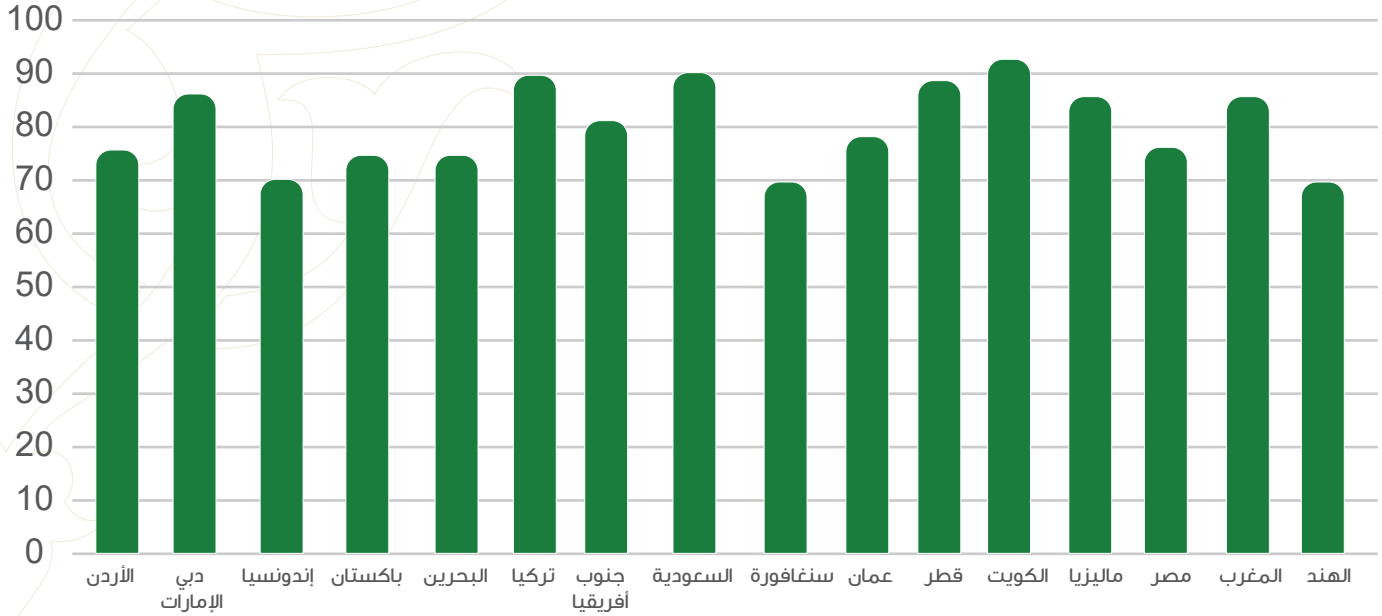

وتعتبر تجارب الكويت، والسعودية، وتركيا، والمغرب، وقطر، والإمارات، وماليزيا، من أفضل الدول الإسلامية أداءً في مجال الأوقاف، في حين تشكل تجارب الأقليات المسلمة الأكثر حضورًا وأداء في مجال الأوقاف، هي جنوب أفريقيا، سنغافورة، الهند.

ثانيًا) الفئة الثانية

الفئة الثانية في معيار BWP، تم تنظيمها من [4-7] معايير، فظهر لنا هذا المنحى البياني والذي يفيد أن ستا وعشرين دولة من أصل 54 دولة شملتها الدراسة والتصنيف حصلت على الفئة الثانية، وشمل هذا أيضًا كل دول الأقاليم الثمانية بنسب متفاوتة كما يظهر في المنحى البياني الآتي:

الدول الإسلامية والمجتمعات المسلمة التي حازت على الفئة الثانية لعام 2021

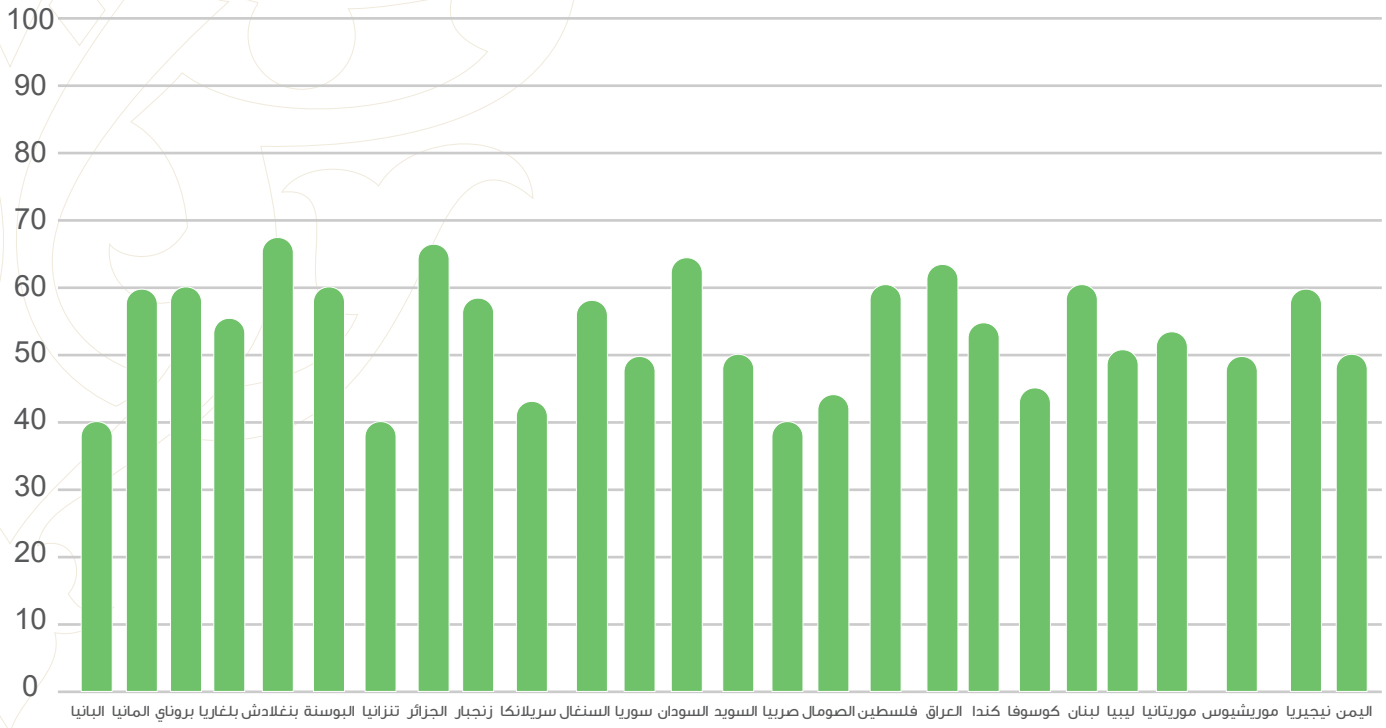

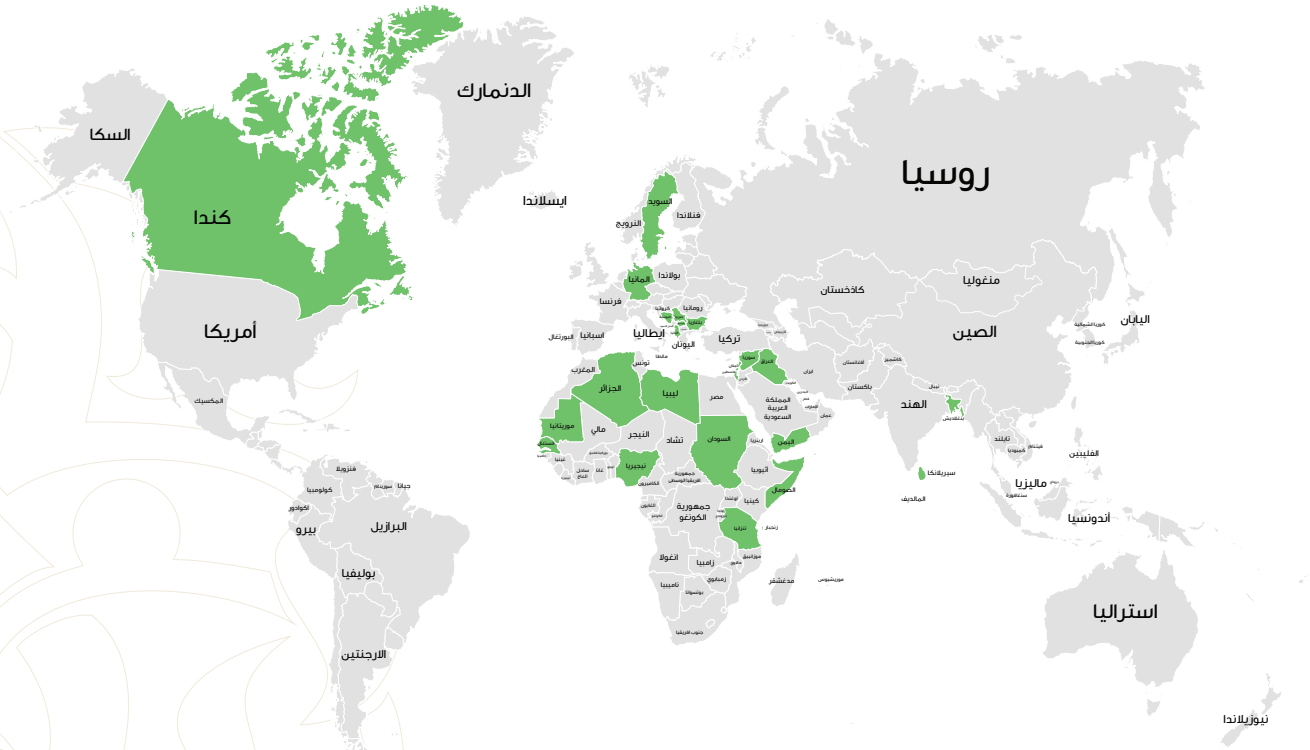

ثالثًا) الفئة الثالثة

الفئة الثالثة في معيار BWP، هي الدول الإسلامية والمجتمعات المسلمة التي حازت على أربعة معايير فما دون، وحسب المعيار وفروعه العشرة حسب المنحى البياني، إذ يظهر أن اثنتي عشرة دولة حصلت على ما دون أربع معايير من أصل أربع وخمسين دولة حسب معيار الأداء الوقفي المؤسسي، وهذا شمل كل دول الأقاليم الثمانية، بنسب متفاوتة، كما يظهر في المنحى البياني الآتي:

الدول الإسلامية والمجتمعات المسلمة التي حازت على الفئة الثالثة لعام 2021

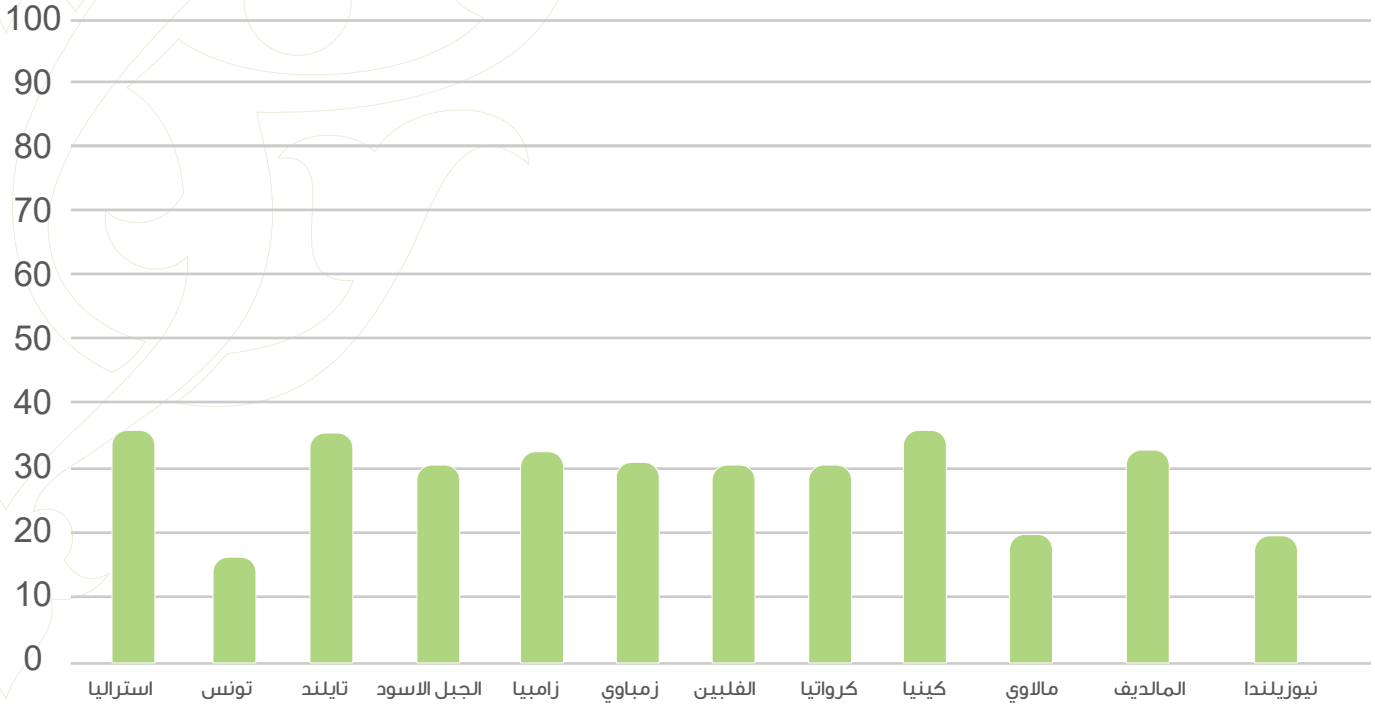

ثانيا: خريطة أوقاف المساجد الثلاثة

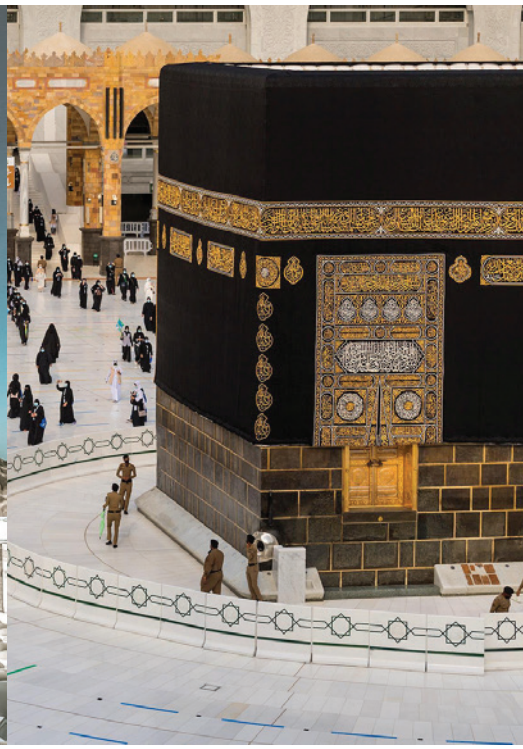

وتأتي هذه الأوقاف ضمن ما يُمكن أن نُسميه بالأوقاف العابرة للحدود، وهي الأوقاف التي تستقطب اهتمام المسلمين في أي مكان في المعمورة، وتتوفر إمكانية إقامة أصول لها في أماكن متنوعة، أو صرف الريع لها من خارج مناطقها، وهذه الأوقاف مثل أوقاف الحرمين الشريفين، أو أوقاف المسجد الأقصى، أو حتى أوقاف الجامعات الإسلامية كالأزهر والزيتونة والقرويين وغيرها، فيمكن أن تدخل ضمن هذه الأوقاف.

وقد تم رصدها تاريخيًا وما زالت تعمل - ولو بوتيرة منخفضة، - ولكنها ما بين مد وجزر في جميع العصور، وقد عملت هذه الأوقاف حراكًا اقتصاديًا واجتماعيًا في المجتمعات الإسلامية، إذ كانت تؤسس أصولًا وقفية مالية، ويتم نقل الوقف النقدي بين الدول الإسلامية لصالح هذه الأوقاف إيمانًا بالرسالة المشتركة بينهم جميعًا، وهي تؤكد مركزية مقصد الدين، وإيمان المسلمين جميعًا بوحدة المعتقد والمصير.

القسم الأول: أوقاف الحرمين الشريفين داخل مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة

وقد فاضت هذه الأوقاف من داخل مكة المكرمة تاريخيًا، وتنوعت إلى عدة أنواع، ومنها:
الأوقاف العقارية، وهي أوقاف قديمة منذ فجر التاريخ، وهي مخصصة للصرف على الحرمين الشريفين، تم تقديرها قبل عدة سنوات بـ (521) عقارًا تقدر قيمتها بحوالي (78.4) مليون ريال [20,800,000 دولار أمريكي]، وهي كثيرة وكانت في الغالب الأعم مجاورة لبيت اللّه الحرام، ومع مرور الوقت ولظروف عديدة تغيرت أو تم استبدالها بسبب التوسعة التي لحقت بالحرم، ولكن تم إلحاقها في شركة مكة للإنشاء والتعمير والتي تأسست عام (1409هـ/1989م)، تشكل الأوقاف الصغيرة وأوقاف عين زبيدة وحوالي 24 عقارًا فيها ما نسبته 12% من رأس المال، وهي تبلغ ما قيمته الآن أكثر من (1.23) مليار ريال سعودي [328 مليون دولار أمريكي]. وحسب دراسة، فإن الأوقاف العامة التي تشرف عليها جهات غير الهيئة العامة للأوقاف تقدر بـ (40) مليار ريال [10,666 مليار دولار أمريكي]، من هذه الأصول ما يقارب (80%) عبارة عن عقارات ومبان ومنشآت تقع

في مكة المكرمة والمدينة المنورة. وحسب دراسة منشورة، فإن الأوقاف في المدينة المنورة لعام (1438 هـ/ 2016م) تبلغ (312) وقفًا، موزعة على (88) وقفًا خيريًا، و (110) وقفًا مشتركًا، و (114) وقفًا ذريًا. وتظهر بعض الدراسات أن مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة من أكثر المدن في السعودية ريعًا وقفيًا لعام (2017م)، فالعائدات السنوية للأوقاف العامة تصل إلى (325) مليون ريال سعودي [حوالي 87 مليون دولار أمريكي]، أعلاها ريعًا ما تحقق في مكة المكرمة حيث بلغت العوائد السنوية فيها (92) مليون ريال سعودي [24,5 مليون دولار أمريكي]، وفي المدينة المنورة بلغت (84) مليون ريال سعودي [حوالي 22 مليون دولار أمريكي].

إجمالي العائدات في بعض المدن السعودية لعام 2017

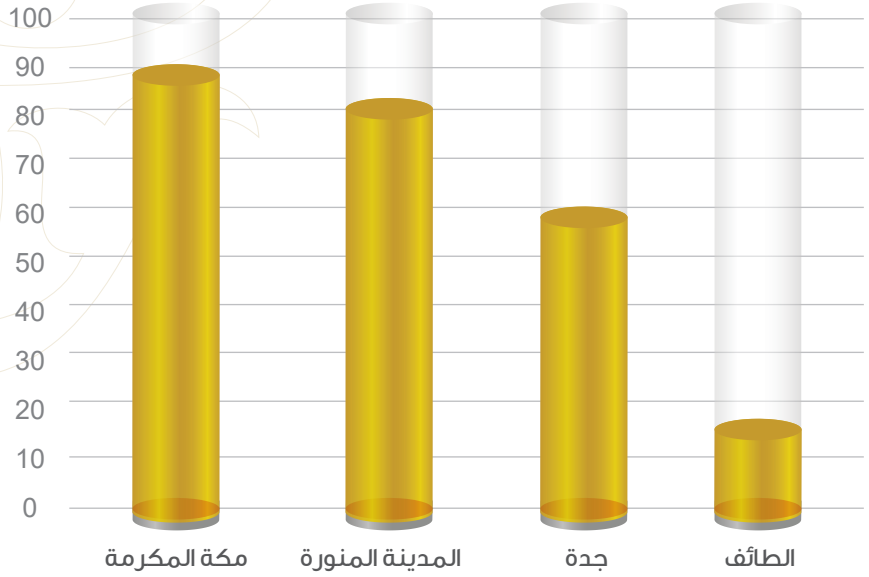

القسم الثاني: أوقاف الحرمين الشريفين خارج مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة

تم رصد أكثر من دولة عربية تم فيها ضبط أوقاف للحرمين الشريفين، وثبت وجود أوقاف للحرمين في كل من اليمن ولبنان وتونس والجزائر وفلسطين والأردن وسوريا ومصر والمغرب وبعض دول الخليج العربي والعراق وليبيا وشبه القارة الهندية وغيرها، وقد ضربنا في التقرير الاستراتيجي أمثلة على أكبر النماذج التي أسست أوقافا للحرمين الشريفين مدعّمة بالأرقام والإحصاءات، من باب المثال لا الحصر، إذ إننا بكل تأكيد لم نحصر جميعها.

أما الآن، فإنه لا يصل أي ريع لهذه الأوقاف، لعدة أسباب، من أبرزها مفهوم الدولة الحديثة الذي كرّس الاستقلال الكامل لكل دولة بالتصرف فيما على أراضيها من موارد، وجعل الحديث عن هذه الموارد من باب تدخل الدول الأخرى فيه، وإعلان عدم جواز التدخل هذا صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (103/36) بتاريخ (9 ديسمبر 1981 م)، علمًا أن هذه الأوقاف المخصصة للحرمين الشريفين كانت قبل تأسيس هذه المنظمة الدولية بعدة قرون.

القسم الثالث: أوقاف المسجد الأقصى

نلحظ أن الأوقاف التي اختصت بالمسجد الأقصى، كان جزءٌ منها واقعًا داخل مدينة القدس، والجزء الآخر يقع خارجها، وقد رصدنا هذا من خلال الآتي:

أولًا) الأوقاف الإسلامية داخل مدينة القدس الشريف

تعتبر البلدة القديمة في مدينة القدس من "أغنى مدن العالم بالآثار القائمة التي تزيد اليوم عن (200) أثر تنتمي للحضارة الإسلامية، منها (46) مدرسة تاريخية، و(39) زاوية وضريحا وتربة، و(25) مسجدا، و(22) سبيلا وحماما، و(35) قبة ومحرابا وبابا، و(18) طريقا مقدسة عند النصارى، و(8) أبواب، وعدد كبير من القباب والتكايا والأروقة والمقابر"، وتعززت مواقع هذه البلدة بعد تحرير صلاح الدين الأيوبي لها عام (583 هـ/1187م).

وأكد سجل المحكمة الشرعية بالقدس - وهو الأقدم في العالم العربي، والذي يحتوي على أكثر من (100) ألف صفحة في (820) سجلًا، من تاريخ القدس [936-1336هـ/1530-1917م]، - على حجم الأوقاف في مساحة البلدة القديمة التي لا تتجاوز (900) دونم -الدونم ألف متر-، أي ما نسبته (0.71%) من المساحة الكلية لمدينة القدس الحالية.

أما حجم الأصول الوقفية في القدس والتي تشرف عليها دائرة الأوقاف لعام (2020م)، فتقدر بملياري دولار أمريكي، ويصل ريعها إلى (1.438.000) مليون دولار أمريكي، والريع المتحصل من الأوقاف الذرية يصل إلى (132.000) ألف دولار أمريكي. ومن النماذج الوقفية في القدس، عيادة المسجد الأقصى، ومستشفى المقاصد، وجامعة القدس، والكليات والمدارس الوقفية.

وكما هو واضح، فإن مقدار الريع المتحصل لا يتناسب مع حجم هذه الأصول الوقفية، ولكن السبب في هذا يعود لوجود الاحتلال والإجراءات التعسفية التي يفرضها بقوة على حركة استثمار هذه الأصول.

ثانيًا) الأوقاف الإسلامية خارج مدينة القدس الشريف

تقديراتنا أنه ليس هناك إحصائية دقيقة لحجم الأوقاف المقدسية في العالم، لأسباب عديدة، من أبرزها أن الأوقاف المقدسية قديمة، وبعضها مُسجل، والبعض الآخر غير مسجل، فضلًا عن غياب معلومات حقيقية عن بعضها، وبعضها وقف عقاري والآخر نقدي، وغيرها من الأسباب، التي تجعل من الصعوبة الكشف عن الرقم الحقيقي لتقدير هذه الأصول.

ولكن قراءتنا تشير إلى تقدير أولي لحجم الأوقاف المقدسية في العالم وخصوصا في البحرين و الجزائر و السودان و تركيا وجنوب افريقيا و السويد وبريطانيا وقطر و الكويت و السعودية و الاردن والمغرب و ماليزيا ولبنان و مدينة وغزة و كذلك وقفية القدس تبلغ ما يقارب 162.300 مليون دولار امريكي و يجد القارئ ذلك مفصلا فى التقرير المطول

آفاق أوقاف المساجد الثلاثة في العالم

شكلت لنا هذه الخريطة قراءة جديدة لواقع أوقاف المساجد الثلاثة، حيث تبين لنا أن حجم ما حُبس للحرمين الشريفين كان أضعافًا مضاعفة لما حُبس لصالح المسجد الأقصى قديمًا، ولكن في ربع القرن الذي تم رصده (1996-2021) بدأت الصورة تختلف، لأسباب ومبررات ذكرنا تفصيلها في التقرير المطول.

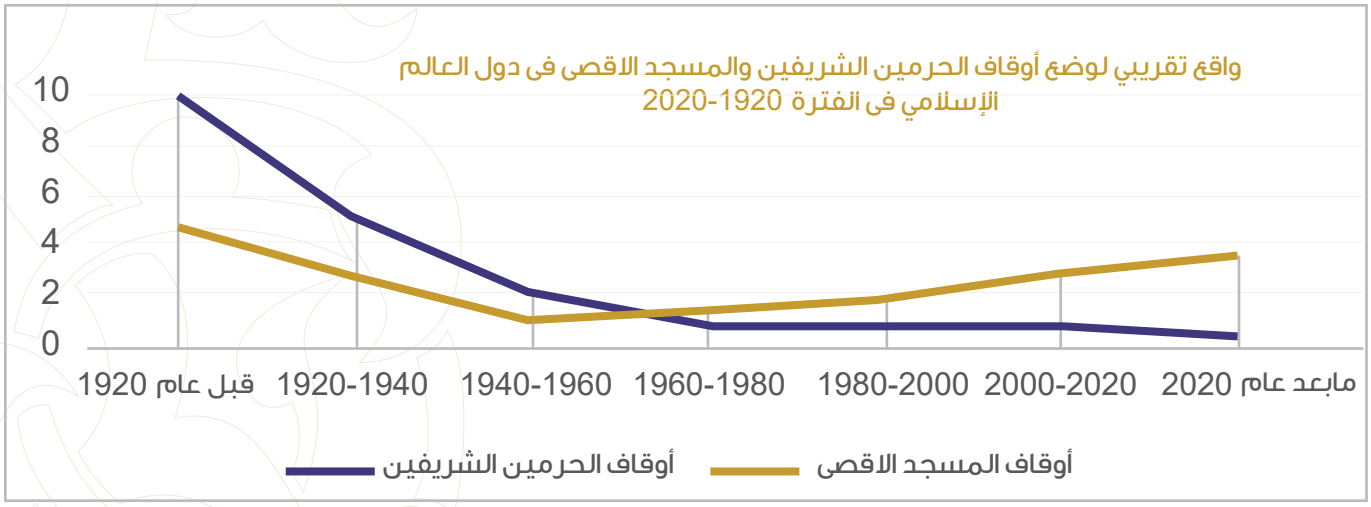

ثالثا: الأوقاف في شبه الجزيرة العربية

آفاق التجربة الوقفية في شبه الجزيرة العربية

يعتبر إقليم شبه الجزيرة العربية من أكثر الأقاليم في العالم الإسلامي حراكًا ونشاطًا في قطاع الوقف، والأسباب في هذا متعددة، ولكن أبرزها أنه الأقرب إلى مهبط الوحي، مكة المكرمة والمدينة المنورة، واللتين شكلتا مصدر إشعاع للعالم الإسلامي، ومعقلًا للمسلمين، حيث الزيارات الدورية لعموم المسلمين في مواسم الحج والعمرة، ثم ظهور حقبة النفط وما أسهم في تطوير الحياة الاقتصادية في دولها، وتعزيز الحركة المصرفية الإسلامية في أواخر السبيعينات إلى الآن، وتعامل الحكومات في هذه المنطقة بإيجابية واضحة مع قطاع الوقف، ثم توجه معظم الدول في هذه المنطقة نحو استقلالية مؤسسة الوقف عن الإدارة الحكومية له، وإن كان هذا الاستقلال لا يعد كاملًا لكنه يتعزز من خلال النتائج المؤسسية والمالية التي انعكست إيجابًا على لغة الأرقام. وما زاد من نجاح ملف الوقف في هذه المنطقة خضوع العديد من هذه المؤسسات إلى مبادئ الحوكمة والشفافية وأدوات الرقابة.

لقد تبين لنا أن هناك دولًا استطاعت تنمية قطاعها الوقفي بصورة واضحة خلال الفترة (1996-2021)، ويمكن اعتبار السعودية والكويت وقطر والامارات من أكثر الدول التي عززت هذا التوجه، لا سيما الكويت التي كانت سباقة في تنظيم إطارها الوقفي الرسمي بتأسيس الأمانة العامة للأوقاف عام (1993م)، ثم تمكنت من تسلم ملف تنسيق الأوقاف في العالم الإسلامي ما عزز من حضورها ودورها في هذه المنطقة، بل على الكثير من الدول الإسلامية. في حين تشكل تجربة المملكة العربية السعودية ريادة في الأوقاف الخاصة، ليس فقط في هذه المنطقة، بل في العالم الإسلامي، وتؤكد المؤشرات أن التطوير الذي حصل مؤخرا في هيكل إدارة الأوقاف في المملكة سيسهم في ريادتها في هذا القطاع على المستويين العام والخاص،

في حين تمثل التجربة القطرية والإماراتية، - خصوصًا تجربة إمارة دبي - تطورًا من خلال الاستفادة من الطفرة العقارية والدعم الحكومي وتطور قطاع الرقابة والتقنيات في زيادة أصولهما. ثم التجربة البحرينية والعُمانية تمثل تجارب يمكن أن نقول إنها في حالة نهوض وتطور، وتحاول أن تستفيدا قدر الإمكان من التشريعات والقوانين والبيئة الاستثمارية كي تطورا أصولهما وريعهما، لكن حركتهما مقيدة بالإجراءات الحكومية، وتحتاج إلى مزيد من العمل والتأطير لتشكل إطارًا فعالًا للعمل الوقفي. أما اليمن، فعلى الرغم من حجم الأصول الوقفية الكبيرة فيه منذ فجر الإسلام، فقد أثر الوضع السياسي والعسكري، - لا سيما الاضطرابات الداخلية في الفترة المرصودة (1996-2021) على الموجودات الوقفية بصورة سلبية وحادة،

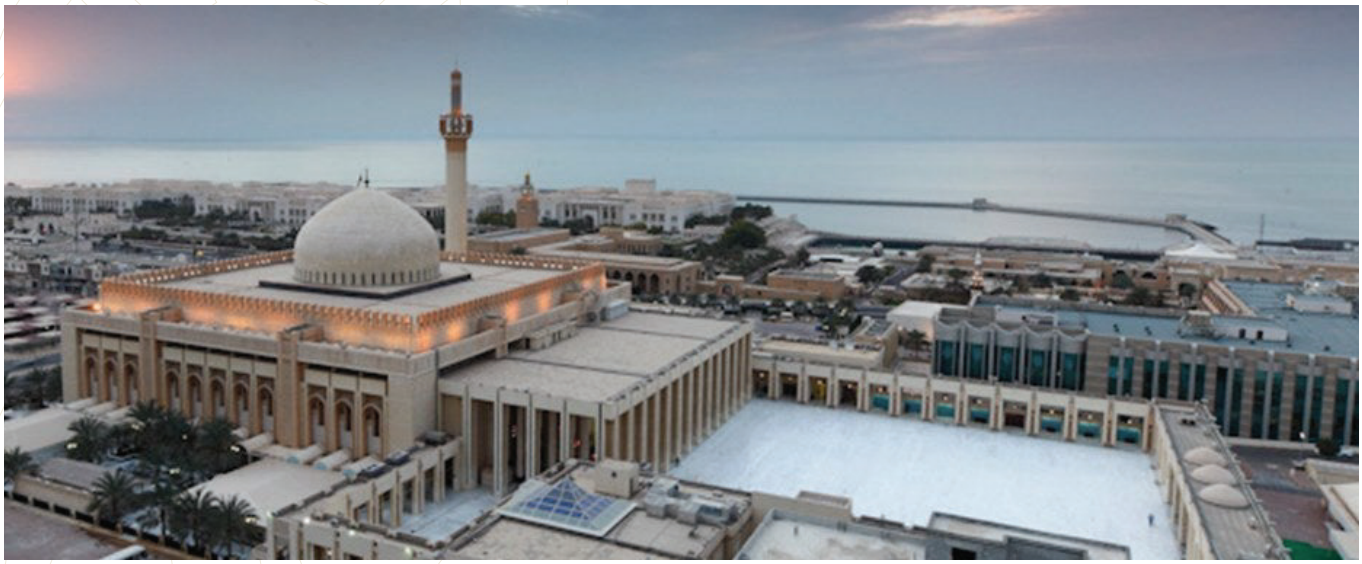

بل وأسهمت في القضاء على بعض هذه الأصول وسرقتها والاعتداء عليها بالتدرج، وفرض الوصاية عليها، فضلًا عن حالات الفساد المستشرية في أروقة بعض مؤسساتها ما جعل مورد الوقف ضعيفًا اقتصاديًا واجتماعيًا. واستشرافنا لواقع التجربة في هذا الإقليم، - والذي يعد من الأقاليم الريادية في العالم الإسلامي - ما عدا تجربة اليمن - يمكن أن يستمر رائدًا في تطوير قطاعات الأوقاف فيه، إذا استطاع القيام بتشريعات وقوانين تسهل عمل مؤسساته، لا سيما مؤسسات الأوقاف الخاصة، وأن تعزز من الشراكات والتحالفات مع أصحاب المصالح الوقفية في المجتمع، والذين يشكلون قوى مؤثرة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. ونأمل أن يتوسع قطاع تمويل الأوقاف فيها من خلال زيادة النظر في التقنيات الحديثة، وأن تركز على الأدوات والصيغ الاستثمارية الحديثة، لا سيما وأن الفرص العقارية والصناعية يمكن أن تحدث نقلة حقيقية في أصول الوقف وقدرته على التنمية المجتمعية

نتائج معيار تقييم الأداء الوقفي لدول شبه الجزيرة العربية

لقد قمنا بدراسة واقع الأوقاف في كل من الإمارات، البحرين، السعودية، عُمان، قطر، الكويت، اليمن. وتبين لنا من خلال تطور القوانين والإدارات الحديثة للوقف فيها، ثم إدارة الأصول الوقفية والريع، ثم الكشف عن أهم المعوقات والتحديات والآفاق، وتبين لنا بعد استشراف واقع التجربة في إقليم شبه الجزيرة العربية أن نسبة هذه الدول من معيار المعهد المصنف إلى عشر درجات كلية - المشار إليها سابقًا - يُوضحها هذا الجدول بناء على المعطيات الرقمية والإحصائية ورصد المؤشرات:

واقع الأداء الوقفي المؤسسي في دول شبه الجزيرة العربية لعام 2021

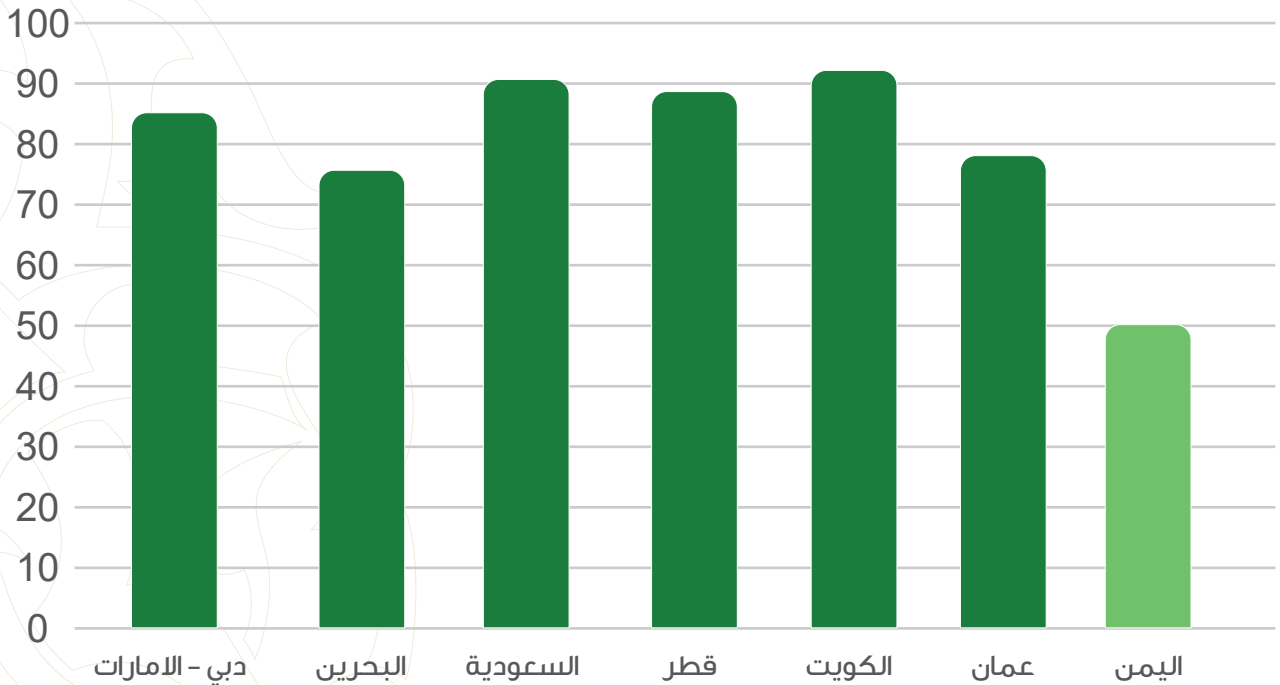

رابعا: الأوقاف في العراق وبلاد الشام

آفاق التجربة الوقفية في العراق وبلاد الشام

شكلت جغرافية بلاد العراق والشام منذ الفتح الإسلامي لها، وتحديدًا منذ زيارة سيدنا عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه للمسجد الأقصى أو ما يعرف بالفتح العمري سنة 15هـ/636م مدخلًا واسعًا للوقف فيها ولها، ففيها المسجد الأقصى الذي كان قبلة المسلمين الأولى، وكان له حظ كبير من حركة الوقفيات

والأحباس التي كانت تأتيه من شتى بقاع العالم الإسلامي، لا سيما عند زيارته والمكوث فيه. كما شكلت دمشق عاصمة الدولة الأموية [41-132 هـ/662-750م] أيضًا محلًا وقفيًا ومثلها حلب وحماة والغوطة وغيرها خلال هذه الفترة، وشكلت العراق التي تم فتحها قبل بلاد الشام، حواضر وقفية كالكوفة وبغداد والبصرة والموصل، لا سيما في ظل الخلافة العباسية [132-656 هـ/عام 750-1258م] وحتى أواخر الدولة العثمانية.

ومع أن هذه البقعة الجغرافية كانت معقلًا رئيساً من معاقل الأوقاف في العالم الإسلامي، غير أن فترة الاستعمار البريطاني والفرنسي لبلاد العراق والشام – ثم الاحتلال الصهيوني لفلسطين – قد أسهم في تفكيك هذا المعقل بطرق وأشكال مختلفة ومتنوعة أدى به الحال إلى ما هو عليه الآن. وفي الفترة المرصودة من عام 1996-2021 تم ملاحظة أن التجربة المميزة من بلاد العراق والشام هي التجربة الأردنية ليس باعتبارها الأكثر حجمًا وقفيًا من هذا الإقليم، وإنما لحالة الاستقرار السياسي والاجتماعي، ثم لانتظام قوانين الأوقاف فيها وتطورها، والحرص على استثمار الممتلكات الوقفية، على الرغم من بعض الصعوبات التي تمت الإشارة إليها في التقرير الاستراتيجي المطول.

أما الدول الأخرى في الإقليم فقد تعرضت وتقلبت بين حروب واقتتال داخلي، فالعراق والذي يحتوي على أوقاف كثيرة ومتعددة ومتنوعة، فإن الوضع السياسي والحروب التي وقعت فيها أثرت على القطاع الوقفي بصورة سلبية، على الرغم من أهمية وثقل الأصول الوقفية وتنوع وعائها المالي والاقتصادي. فالحرب الإيرانية العراقية 1980-1988، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وتداعياته وآثاره السلبية، أثرت على بنية المؤسسة الوقفية وممتلكاتها، ما شجع الآخرين على الاستيلاء على العديد من أصول هذه الأوقاف، والحال نفسه في التجربة اللبنانية، عند وقوع الحرب

الأهلية فيه 1975-1990، وآثارها المدمرة على قطاع وممتلكات الوقف الإسلامي تحديدًا في بيروت، وضياع العديد من أصوله. أما سوريا، فمع القيود التي كانت مفروضة على حركة الأوقاف، فإن وقوع الأزمة السورية التي بدأت في شهر مارس 2011 وما زالت، قد أثرت سلبًا على بنية مؤسسة الأوقاف بشكل شبه كلي.

وأخيرًا فإن فلسطين، والتي كانت تمثل ثقلًا وقفيًا - ليس فقط في بلاد الشام وإنما في العالم الإسلامي -قبيل الانتداب البريطاني 1923-1948، ثم الاحتلال الصهيوني 1948 حتى الآن، فإن هذين الاحتلالين قد حاولا مصادرة ما يقارب من 80% من أصول الأوقاف الإسلامية في فلسطين التاريخية.
وبالتالي فإن تعرض إقليم بلاد العراق والشام للاستعمار والحروب والاقتتال كان سببًا رئيساً لتدني فعالية قطاع الأوقاف فيه، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض العوامل المشتركة ساهمت في إضعافه، منها قلة البيانات الدقيقة للأوقاف، وضعف الكفاءة الاستثمارية، وغياب الرقابة عن الأداء المؤسسي، كما أن الدولة لم تُسهم في دعم قطاع الأوقاف بالقوانين والتشريعات التي من شأنها تطوير بنيته المؤسسية والاستثمارية.

لكن ومع هذا وذاك، ما زال هناك بصيص أمل من حراك وقفي مستمر فاعل في بلاد الشام، على الرغم من كل الصعوبات والقيود، وإذا أردنا أن نلفت الانتباه فإننا نعطي مؤشرًا ومفارقة عجيبة حيث إن ريع الأوقاف في قطاع غزة المحاصر 365كم² - منذ عام 2006 وما زال - في عام 2020 وصل إلى ما يقارب (1.2) مليون دولار أمريكي، يساوي نفس ريع الأوقاف في الجمهورية اللبنانية لعام 2020.

وهذا يُعطي مؤشرًا أن هناك حراكًا وقفيًا قائمًا في بلاد الشام والعراق على الرغم من الصعوبات الميدانية لا سيما الحروب العسكرية وعدم الاستقرار السياسي، إلا أنه من المتوقع أن يتحقق جزء من التطوير في هذا القطاع قدر الاجتهاد الذي تحدثه الدول فيه.

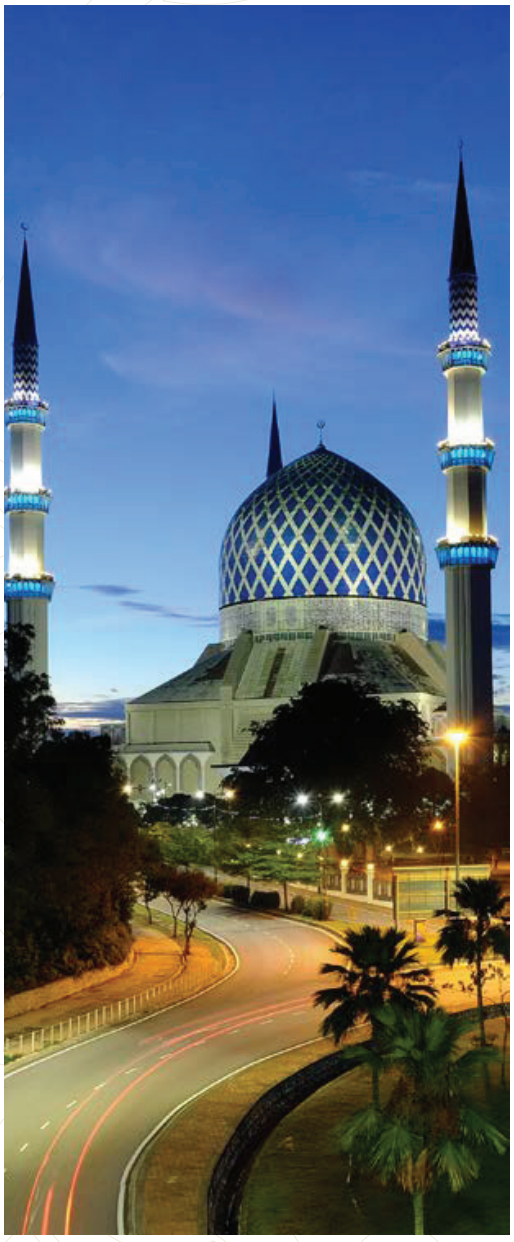

إن هذه الدول بحاجة إلى نموذج مؤسسي فعال يعرف كيف يستثمر في الأصول الوقفية التاريخية في هذه المنطقة، منطقة الهلال الخصيب.

نتائج معيار تقييم الأداء الوقفي لدول بلاد العراق والشام

قمنا بدراسة بلاد العراق والشام، وهي الأردن، وسوريا، وفلسطين، والعراق، ولبنان، وظهر لنا أن لها خصوصية كباقي خصوصيات بعض الأقاليم، لا سيما فلسطين التي تقع تحت الاحتلال الصهيوني منذ عام 1948، ولبنان الذي دخل حربًا أهلية 1975-1990م، وتأثرت البنية الوقفية فيه، والعراق الذي ما زال يُعاني من ويلات عدم الاستقرار منذ عام 2003م، وسورية التي تمر بأزمة داخلية منذ عام 2011، وقد ظهر لنا بالمعطيات المتاحة ضمن معيار BWP الآتي:

واقع الأداء الوقفي المؤسسي في دول العراق و الشام لعام 2021

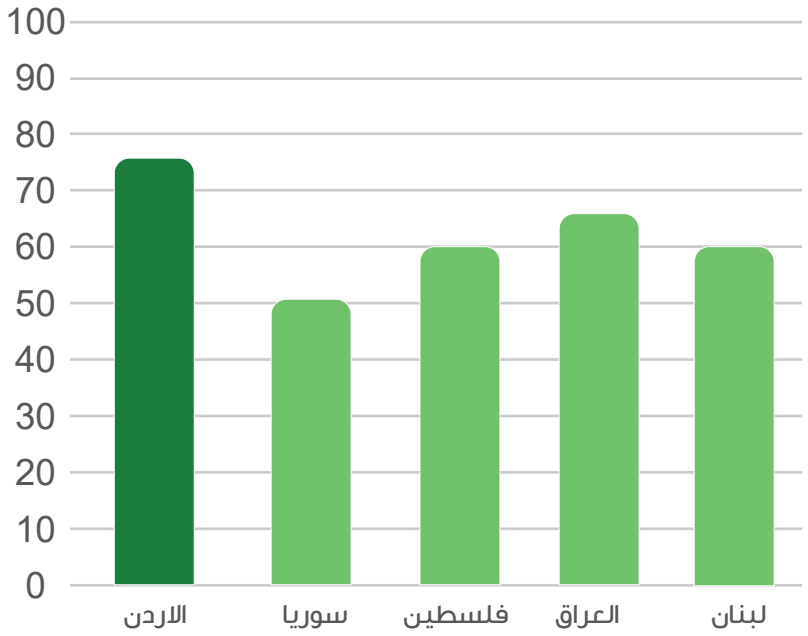

خامسا: الأوقاف في دول شمال أفريقيا

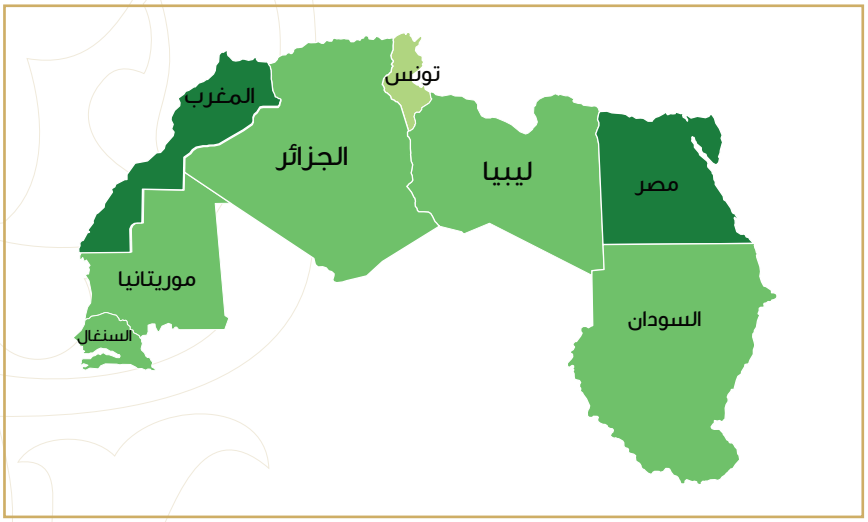

آفاق التجربة الوقفية في دول شمال إفريقيا

إن المؤشرات والمعطيات الرقمية عن واقع الأوقاف في الشمال الأفريقي تثبت لنا عدة معالم، من أبرزها: أن حجم الأوقاف كبير جدًا في هذه البقعة من العالم الإسلامي، وأن الريع المتحصل عنها على الرغم من ضعفه يعتبر كبيرًا، وتمثل لنا التجربة الوقفية المصرية النموذج الأمثل في حجم الأصول الوقفية إذا ما قورنت بغيرها من دول شمال إفريقيا.

كما تشكل لنا التجربة المغربية ريادة واضحة في الشمال الأفريقي من حيث تطبيق مبادئ الحوكمة واتباع النمط المؤسسي، وذلك بإنشائها للمجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، والذي يهتم بالإشراف على الأوقاف ومراقبة تسييرها. الاهتمام الحكومي بقطاع الأوقاف في دول شمال إفريقيا واضحٌ للعيان من خلال المنظومة القانونية المتعلقة بالأوقاف، وتعتبر كل من الجزائر، المغرب، مصر أنموذجًا حيًا لهذه الترسانة القانونية، في مقابل ذلك نجد التجربة الوقفية في تونس كانت ضحية قوانين صادرة سنتي: 1956م، 1957م؛ والتي قضت على الأوقاف بصورة نهائية.

كما يمكننا ملاحظة أن استثمار الأملاك الوقفية بالطرق الحديثة، واضحة للعيان في التجارب المغاربية ومنها: التجربة المغربية، السودانية، الجزائرية، والمصرية، في استثمار الأصول الوقفية بالطرق التجارية الحديثة على غرار تأسيس الشركات الوقفية والشراكة مع القطاع المالي المصرفي، ومثلت دولة الجزائر ذلك بوضوح عندما نصت في سبتمبر 2020م على تبني نظام الصيرفة الاسلامية من جهة وصدور قانون 18/213 المتعلق باستثمار الأموال العقارية الوقفية.

مقابل هذا كله نرى أن هناك ضعف أداء مؤسسي في أوقاف دولة موريتانيا، وتراجع مردودها. في حين تشكل بداية التجربة السنغالية في العمل الوقفي المؤسسي بارقة أمل يمكن أن تستفيد من هذه التجارب، وأن تعزز ذلك في غرب أفريقيا، وفي واقع الدول الأفريقية المسلمة فيها.

لقد كانت منطقة شمال أفريقيا من المناطق التي فاضت فيها الأوقاف وعمرت وبقيت فترات طويلة من الزمان، وهذا ما جعلنا نلحظ ظاهرة رصد واسترجاع الأملاك الوقفية، فقد تعرضت الأملاك الوقفية خلال فترات الحكم الاستعماري الذي شهدته دول المنطقة إلى ضياع وسلب وتحويل الكثير من الأوقاف؛ مما يُحتم على حكومات هذه الدول تبني سياسة حقيقية تهدف إلى استرجاع هذه الأملاك المسلوبة، وتنميتها بالطرق الحديثة التي تعود بالفائدة على الأصول الوقفية من جهة والموقوف عليهم من جهة أخرى، ولكن للأسف ما زال الفساد الإداري ظاهرًا في العديد من هذه الدول، لا سيما في التعدي على نسبة كبيرة من

الأملاك الوقفية، وتأخر الإجراءات القانونية الخاصة باسترجاعها كما هو الحال في مصر.

كما أن هناك حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في بعض هذه الدول والذي أثر على العمل المؤسسي الوقفي، لا سيما في ليبيا، السودان.

نتائج معيار تقييم الأداء الوقفي لدول شمال أفريقيا

لقد تم دراسة ثمانية دول، هي: الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية، الجمهورية السودانية، الجمهورية السنغالية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الموريتانية، وبعد النظر في المعطيات والأرقام الإحصائية وحجم التحديات والعوائق، تبين لنا من خلال معيار BWP والذي:

واقع الأداء الوقفي المؤسسي لدول شمال أفريقيا لعام 2021

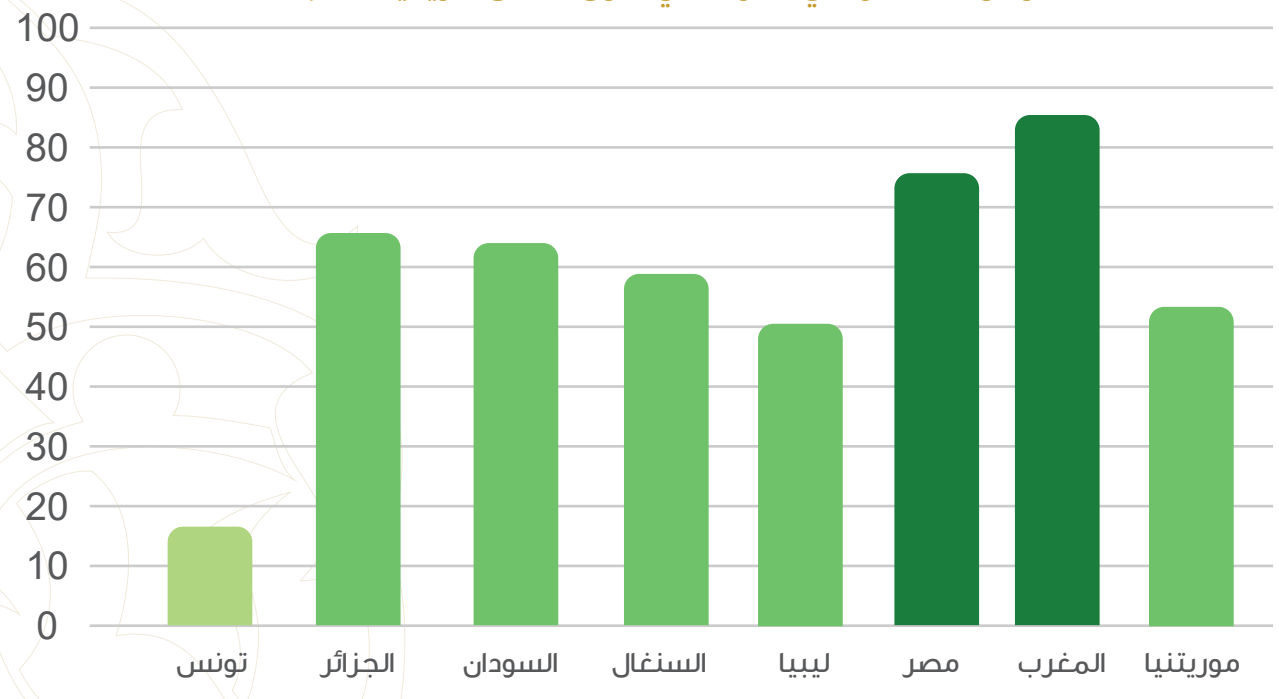

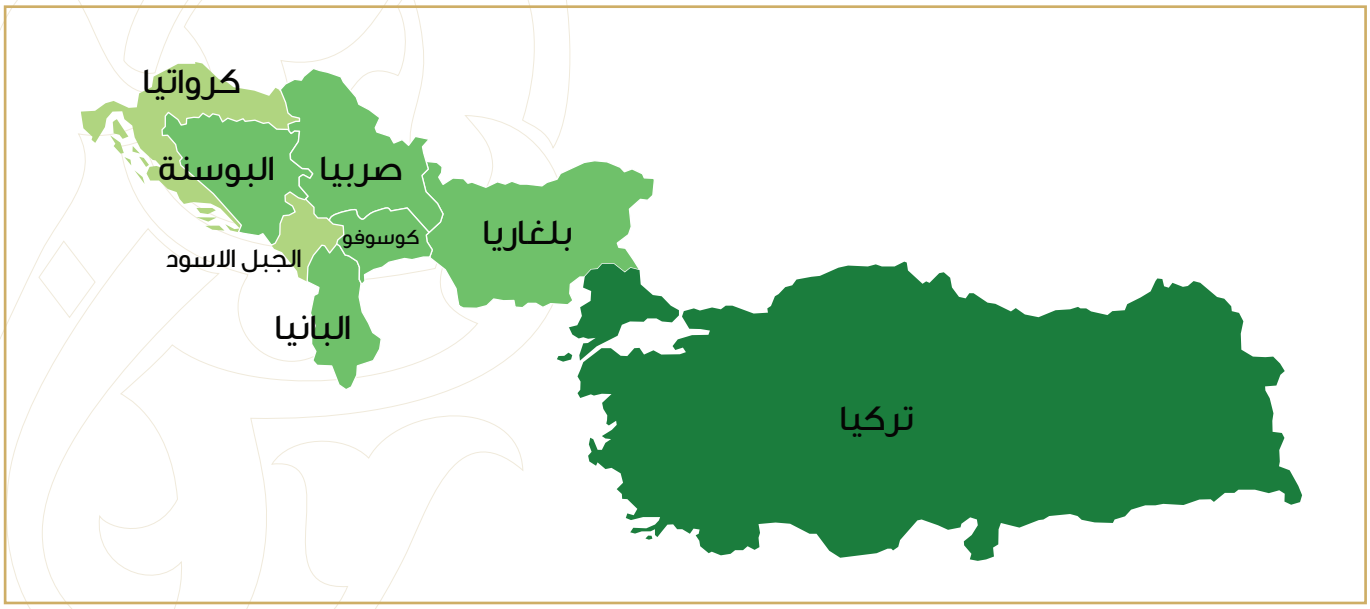

آفاق التجربة الوقفية في تركيا ودول البلقان

لا شك أن التجربة الوقفية في هذا الإقليم من العالم الإسلامي تزخر بكم كبير من الأصول الوقفية المنتشرة في أصول المدن وأطراف القرى والنواحي، ما شكل ثروة حقيقة كانت قائمة على مدار عدة قرون. ولعل المركز في هذا هو الخلافة العثمانية التي نشرت فكرة الوقف في ربوع دول البلقان، وساهمت خلال إدراتها وحكمها لهذه الدول على تعزيز هذا النظام، فأصبح تراثًا تتوارثه الأجيال المسلمة إلى يومنا الحاضر. بيد أن سقوط الخلافة العثمانية عام 1924م، قد أضعف التواصل ما بين المركز وفروعه، ثم سيطرة الشيوعيين وحكمهم لعموم دول البلقان، ومصادرتهم الكثير من أوقاف المسلمين تحت مسميات كاذبة وهي التأميم، قد أثر بصورة كبيرة على واقع وحجم الأصول الوقفية، ثم جاءت الحرب على مسلمي هذه الدول في عقد التسعينيات فأدت أيضًا إلى إضعاف مؤسسة الوقف فيها.

وإذا أمعنا النظر في واقع التجربة، نستشرف أن تركيا هي الأصل - وما زالت بحكم موقعها الجغرافي، وعراقة إدارتها للأوقاف - تشكل طليعة في الأداء الوقفي، ليس فقط في دول البلقان، وإنما في العالم الإسلامي، وهذا واضح بحكم التجربة والخبرة المؤسسية لمؤسستها الوقفية.

ثم تأتي تجربة البوسنة والهرسك، والتي تعرضت لهجمة شرسة خلال حرب عقد التسعينات، ولكن وبسبب ضخامة الأوقاف فيها تاريخيًا، تحركت فيها المؤسسية وبدأت تتعافى وتعيد نشاطها الوقفي. والأمر نفسه يُقاس على التجربة البلغارية، التي تحاول جاهدة التركيز على أمرين في غاية الأهمية، الحفاظ على الهوية الإسلامية من خلال تعزيز الأوقاف الدينية، وأيضًا العمل على تطوير أصولها الوقفية من الناحية الاستثمارية، واسترجاع بعض أصولها المصادرة.

في حين تشكل تجربة كوسوفا، محاولة لاسترجاع أصولها ووثائقها الوقفية المصادرة، ولكن تنشط بصورة واضحة في توسيع نطاق أوقافها لا سيما الدينية، وتحاول جاهدة الدخول في استثمارات وقفية لتعظيم أصولها وريعها. في حين تأتي تجربة الأوقاف في الجبل الأسود كمحاولة للخروج من الظروف التي عانت منها كباقي دول البلقان، لا سيما في استرجاع أصولها الوقفية، ولكنها عمليًا تحاول تطوير ما يمكن تطويره في ظل عجز واضح في الإدارة والميزانيات المخصصة.

أما الأقلية المسلمة في صربيا، فقد استفادت من استقرار الأوضاع فيها، وعملت على خطين متوازيين، وهما إنشاء أوقاف دينية وأوقاف استثمارية، على الرغم من الصعوبات في استرجاع الكثير من أصولها، ولكنها بدأت بتأسيس الإطار القانوني، وتعمل على سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه وتحريره وتفعليه معًا.

أما التجربة في كرواتيا، فهي الأضعف بين دول البلقان، بسبب أن المسلمين فيها أقلية، فضلًا عن أن أصولهم أيضًا تم مصادرتها من قبل الشيوعيين ثم من الذين اعتدوا على المسلمين في منتصف التسيعينات، فكان المجتمع الكرواتي المسلم ضحية، فهو عاجز عن إنشاء أوقاف دينية لغرض المحافظة على أجيال المسلمين، والحفاظ على هويتهم الإسلامية.

نتائج معيار تقييم الأداء الوقفي في تركيا ودول البلقان

عند البحث في التجربة الوقفية في تركيا ودول البلقان، كدول إسلامية في هذا الإقليم، تعرضنا إلى المجتمعات المسلمة في الدول غير الإسلامية في هذه المنطقة، -توصلنا حسب معيار BWP إلى المخطط الآتي:

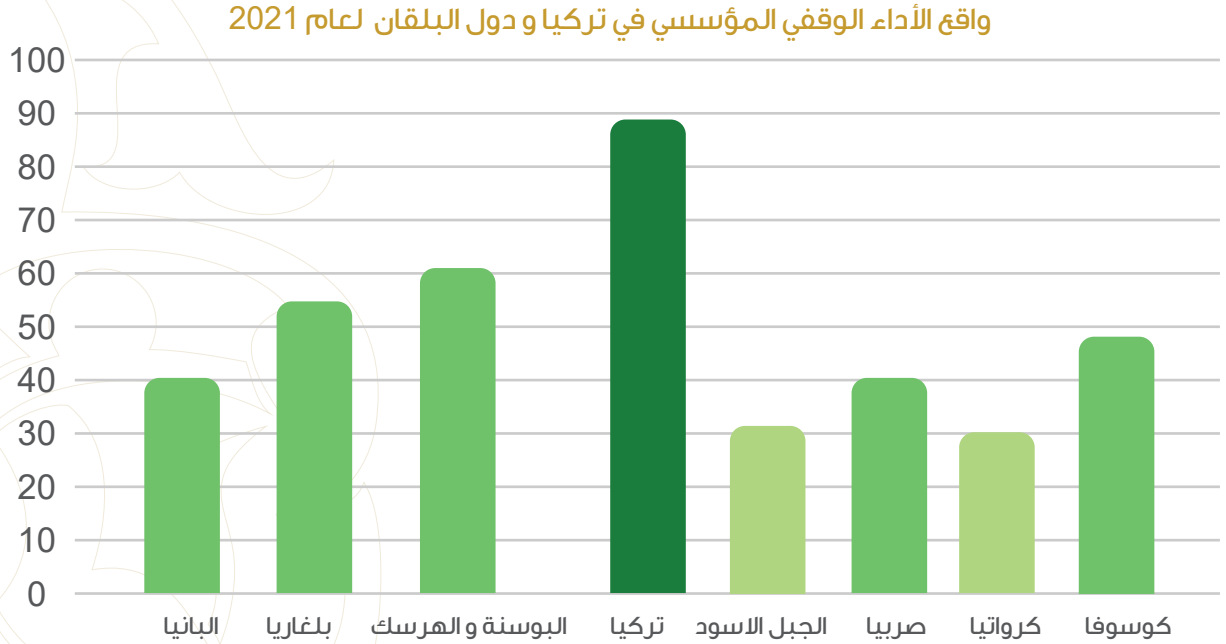

سابعا: الأوقاف في دول شرق آسيا

آفاق التجربة الوقفية في شرق آسيا

الأوقاف في شرق آسيا ليست على مرتبة واحدة من الأداء، وذلك لسبب رئيس أن:
هناك دولًا إسلامية وهي إندونيسيا، وماليزيا، وبروناي، يعتبر الإسلام فيها الدين الرئيسي في الدولة، بالتالي خضع نظام الوقف فيها لقوانين وبيئة مستقرة، ونشأت معها إدارات حكومية رسمية ضمن توجه الدول إلى دعم الشعائر الإسلامية.في حين إن هناك دولا غير مسلمة، فيها أقليات مسلمة بنسب متفاوتة وهي تايلند، والفلبين، وسنغافورة. ونلحظ سببا آخر غير ظاهر، أن الذي يُشرف على سلطة الأوقاف في الدول الإسلامية هي الحكومة أو المجلس الديني الإسلامي الذي تعينه الولاية أو الدولة، في حين أن الذي يشرف على سلطة الأوقاف في المجتمعات الإسلامية مشيخات الفتوى أو مجالس دينية أهلية، ما يعكس حجم الإمكانيات في الإدارات المشرفة على ممتلكات الوقف. ومع هذا، نجد أيضًا أن الأداء الوقفي بين المسلمين أنفسهم فيه تفاوت في الأداء والإنجاز، والأمر نفسه يُقاس على المجتمعات المسلمة في الدول غير الإسلامية.

فإذا نظرنا إلى أكبر تجربة في شرق آسيا عمومًا، وهي التجربة الإندونيسية نرى أن الوقف لا يعكس الحجم الكبير لعدد السكان، على الرغم من وفرة العقارات الوقفية، التي تكثر في الأوقاف الدينية على حساب الأوقاف الاستثمارية، وهذا يعود إلى ضعف مؤسسات المالية الإسلامية فيها، وقلة القوانين المشجعة لتطوير الأصول الوقفية.

في حين تسجل التجربة الماليزية نموذجًا يمكن أن يُحتذى به في شرق آسيا - على الرغم من بعض المعوقات التي ذكرت، - خصوصًا وأنها استفادت من

قوة الصيرفة والمالية الإسلامية، ودعم الدولة الفدرالية لقطاع الوقف من خلال تأسيس مكتب تنسيقي ووجود مؤسسة خاصة للوقف النقدي، ولكنها تُعاني من تحكم الولايات في إدارة أوقافها الخاصة بها حسب إقرار الدستور، ما جعل هناك تفاوتًا واضحًا بينها في الأداء، ويمكن اعتبار ولايتي جوهور بارو وولاية سلانغور – التي فيها العاصمة الفدرالية كوالالمبور – من أفضل الولايات أداءًا واستثمارًا لأصولهم الوقفية.

أما تجربة بروناي، فهي تجربة صغيرة وخاضعة لسلطة المجلس الديني، وتحتاج إلى تطوير القوانين وتنويع الصيغ المالية، خصوصًا وأنها تجربة يمكن أن تمثل فارقة اقتصادية في شرق آسيا، حيث تعتبر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالغاز إذا تم تطوير الاستثمارات في الأصول الوقفية.
أما أوقاف المجتمعات المسلمة في الدول غير الإسلامية، فالأفضل قطعًا هي التجربة السنغافورية، فقد استفادت من بيئة الأعمال، وطورت بنية ممتلكاتها الوقفية على الرغم من محدوديتها من خلال الاستثمارات، والاستفادة من الصيغ الحديثة كالصكوك ووقف النقود.

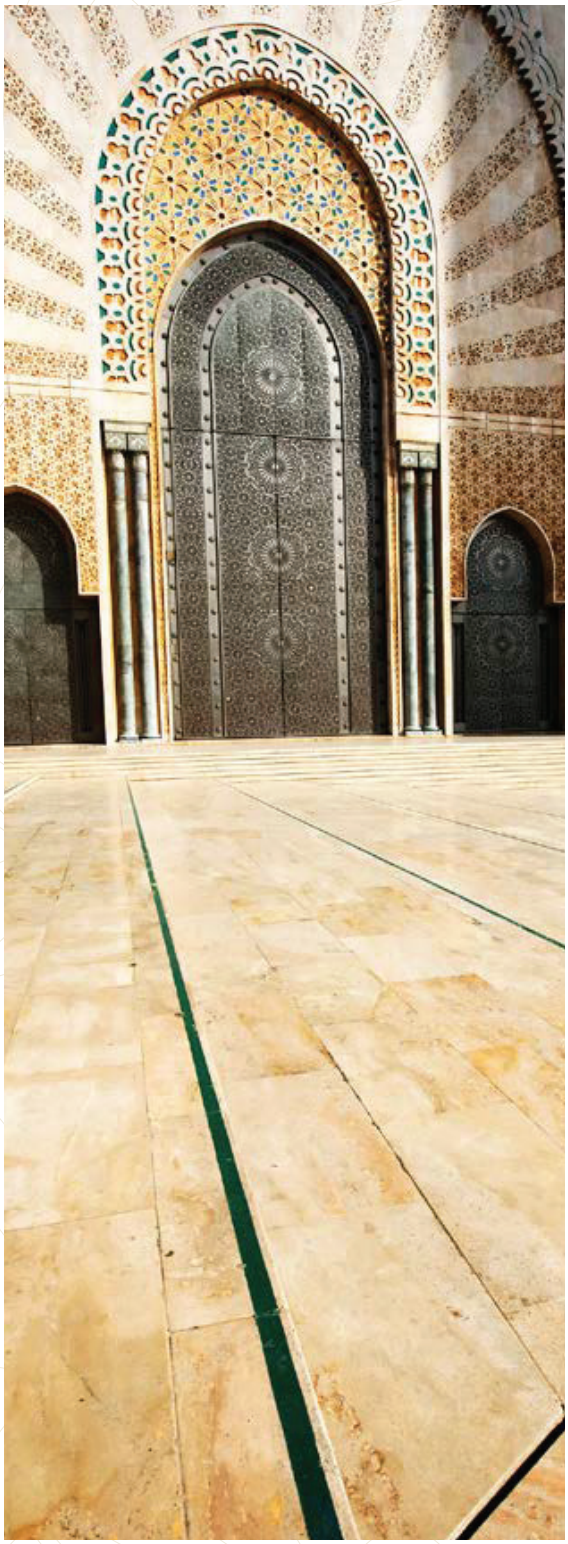

أما التجربة التايلندية، فتحتاج إلى تطوير الاتصال بين إدارات الأوقاف، وضبط القوانين الوقفية والهيكلية الإدارية، كي تستطيع الاستفادة من جميع أصولها، في حين أن التجربة الفلبينية التي تُعاني من قلة الوعي المجتمعي تجاه الوقف، ثم عامل الحرب الذي أدى لضياع العديد من أصول الوقف، يتطلب ضرورة قيام مؤسسة احترافية كفؤة للعمل على النهوض بالوقف فيها من جديد.

وفي الباب، وجدنا أن مسلمي شرق آسيا لديهم مشكلة رئيسة تجاه الوقف، وهي أنهم بحاجة لحصر جميع الأوقاف المترامية وتسجيلها، وهذه مشكلة واقعة في الدول الإسلامية المستقرة، وأيضًا ظاهرة بقوة في الدول غير المسلمة، وقد أدى هذا إلى ضياع العديد من الأصول الوقفية، كما في أوقاف العاصمة بانكوك، أو أوقاف الفلبين لا سيما منطقة ماراوي.

نتائج معيار تقييم الأداء الوقفي في شرق آسيا

لقد بحثنا تجارب كل من جمهورية إندونيسيا، وسلطنة بروناي، وماليزيا، و تايلند، سنغافورة، والفلبين، وتوصلنا حسب معيار BWP إلى الآتي:

واقع الأداء الوقفي المؤسسي في دول شرق آسيا لعام 2021

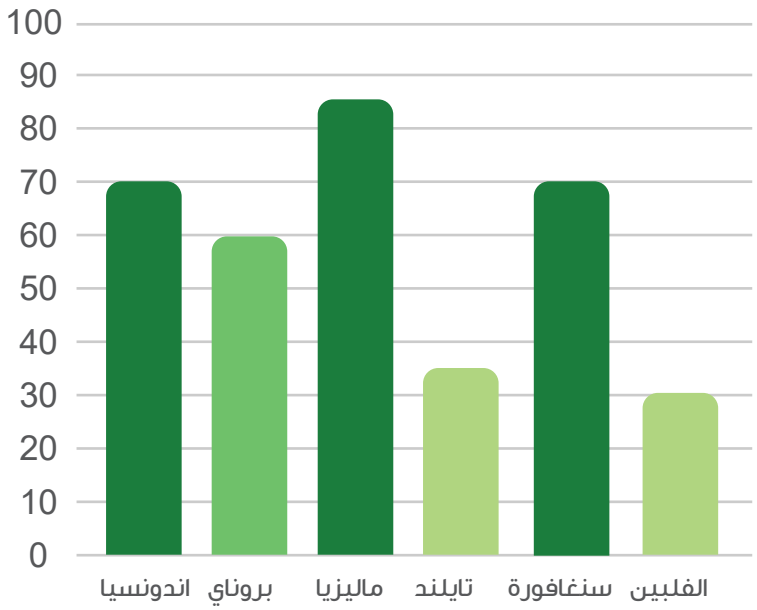

ثامنا: الأوقاف في دول شبه القارة الهندية

آفاق التجربة الوقفية في شبه القارة الهندية

لا شك أن الأوقاف الكثيرة في هذا الإقليم الجغرافي من العالم، تتناسب مع العدد الكبير للمسلمين القاطنين فيه، فهناك ما يقارب 600 مليون مسلم في "باكستان، مسلمي الهند، بنغلاديش"، والدول والمجتمعات الإسلامية الأخرى، وهم يشكلون قوة سكانية كبيرة في هذا الإقليم، وهذا ما يفسر لنا تاريخية وعراقة الأوقاف المتناثرة هناك في جميع شبه القارة، أو بالأحرى حيثما وجد المسلمون وجدت أوقافًا لهم.

ولكن مع ضخامة هذه الأصول الوقفية، نجد أن المتحصل من هذه الأصول يعتبر ضعيفًا وضئيلًا إذا قُورن بهذا الحجم، ولعل السبب يعود إلى عوامل وخصوصيات كل دولة، لكن يظهر لنا أن هناك عوامل مشتركة، أبرزها قلة الوعي في المجتمعات المسلمة بأهمية هذا المورد المالي الكبير، الذي توارثه المسلمون عن آبائهم وآجدادهم، وأيضًا ضعف الإدارة المؤسسية والكفاءة الاستثمارية ونقص التأهيل لدى موظفي الأوقاف، فضلًا عن عدم قيامهم كإدارات الأوقاف في حصر الأوقاف وتوثيقها وتسجيلها.

وتعتبر الإدارة المركزية للسلطة الحكومية التي تُدار فيها الأوقاف لا سيما في باكستان وبنغلاديش ونوعًا ما عند مسلمي الهند قد أضعفت القدرات المؤسسية الأخرى في المناطق والولايات، وجعل مقر المركز هو المتحكم في أعمال مؤسسات الأوقاف بصورة عامة. كما أن تحليل تطور الأوقاف يبرز لنا ضرورة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية و مبادئ الحوكمة و أدوات الرقابة على أعمال الأوقاف فيها، إذا أردنا تطوير واقع أوقافها. في حين تمثل جهود الأقلية المسلمة في سريلانكا محاولة لتطوير الأوقاف فيها، لكنها تُعاني من نفس العوامل السابقة، بالإضافة لصعوبة التمويل وتأسيس أوقاف جديدة، والأمر نفسه يُقاس على مؤسسة الوقف في المالديف التي تعاني من وجود حالات فساد واضحة، أثرت سلبًا على واقع الأوقاف من خلال عمليات الاستبدال التي تمت لغير مصلحة الوقف.

نتائج معيار تقييم الأداء الوقفي في شبه القارة الهندية

عندما انتقلنا إلى دول شبه القارة الهندية، وهي جمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية بنغلاديش، وجمهورية المالديف، وإلى المجتمعات المسلمة في الدول غير الإسلامية كجمهورية سريلانكا، وجمهورية الهند، تبين لنا حسب معيار BWP النتائج الآتية:

واقع الأداء الوقفي المؤسسي في دول شبه القارة الهندية لعام 2021

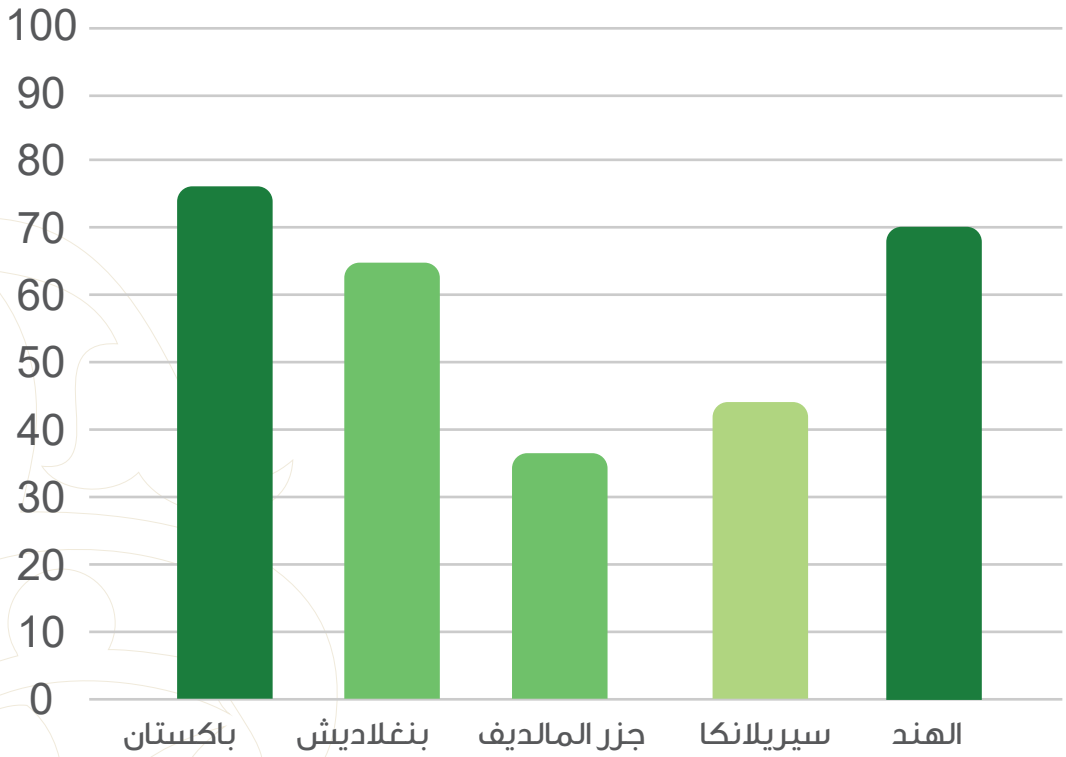

تاسعا: الأوقاف في دول وسط وجنوب أفريقيا

آفاق التجربة الوقفية في دول وسط وجنوب أفريقيا

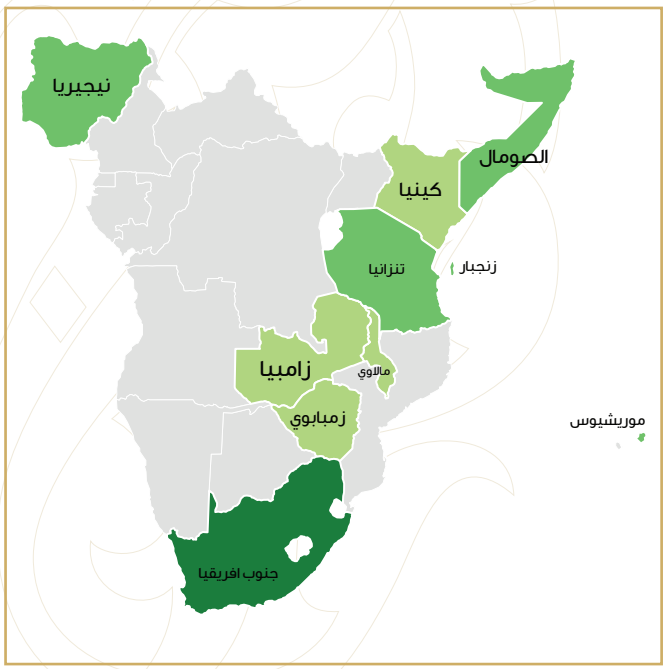

بعد النظر في واقع الأوقاف في دول وسط وجنوب أفريقيا، يظهر لنا أن هذه الدول وهي تنزانيا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وزنجبار، والصومال، وكينيا، وملاوي، وموريشيوس، ونيجيريا عرفت الوقف في قرون ماضية، بيد أن حركة الوقف فيها ضعيفة في الأعم الأغلب بسبب الأوضاع الاقتصادية، وقلة الوعي بأهمية مورد الوقف، فضلًا عن المشاكل الإدارية والمالية.

فتنزانيا، تعاني بوضوح من ضعف في الأداء المؤسسي، فضلًا عن تطور الأدوات المستخدمة، على الرغم من دخول الإسلام فيها منذ زمن بعيد، والأمر ذاته ينطبق على الإدارة الوقفية في زامبيا وزيمبابوي، ويمكن إلحاق التجربة الوقفية في زنجبار والصومال وكينيا بهذا الأمر، وتعتبر ملاوي الأقل حظًا في الأداء والوفرة الوقفية.

في حين تعتبر تجربة الأوقاف في موريشيوس على الرغم من صغر مساحتها أكثر نشاطًا وحضورًا في المنطقة، وهي بالمجمل عكس التجربة الوقفية في نيجيريا الدولة الأكثر سكانًا، والتي كان من الأصل أن تشكل حضورًا وقفيًا بين دول أفريقيا، لا سيما الوسط، ولكنها للأسف تعاني من عدة صعوبات وتحديات مالية وإدارية وقانونية.

وتظهر لنا الأقلية المسلمة في جنوب أفريقيا حركة ريادية في القطاع الوقفي المؤسسي، وساهمت بلا شك في تنشيط حركة الوقف في دول جنوب أفريقيا،على الرغم من الصعوبات في هذا الإقليم.

نتائج معيار تقييم الأداء الوقفي في وسط وجنوب أفريقيا

عندما انتقلنا إلى دول غرب ووسط أفريقيا، وهي تنزانيا، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، زنجبار، الصومال، كينيا، ملاوي، موريشيوس، وأخيرًا نيجيريا، يتبين لنا حسب معيار BWP أن النتائج هي:

واقع الأداء الوقفي المؤسسي في وسط وجنوب أفريقيالعام 2021

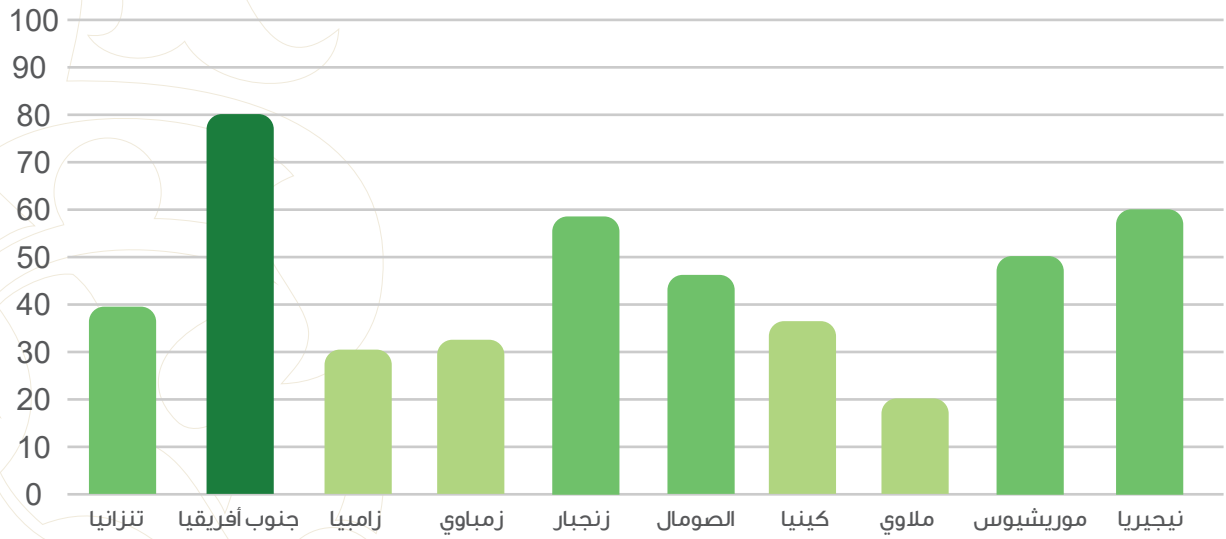

عاشرا: الأوقاف في بعض المجتمعات المسلمة

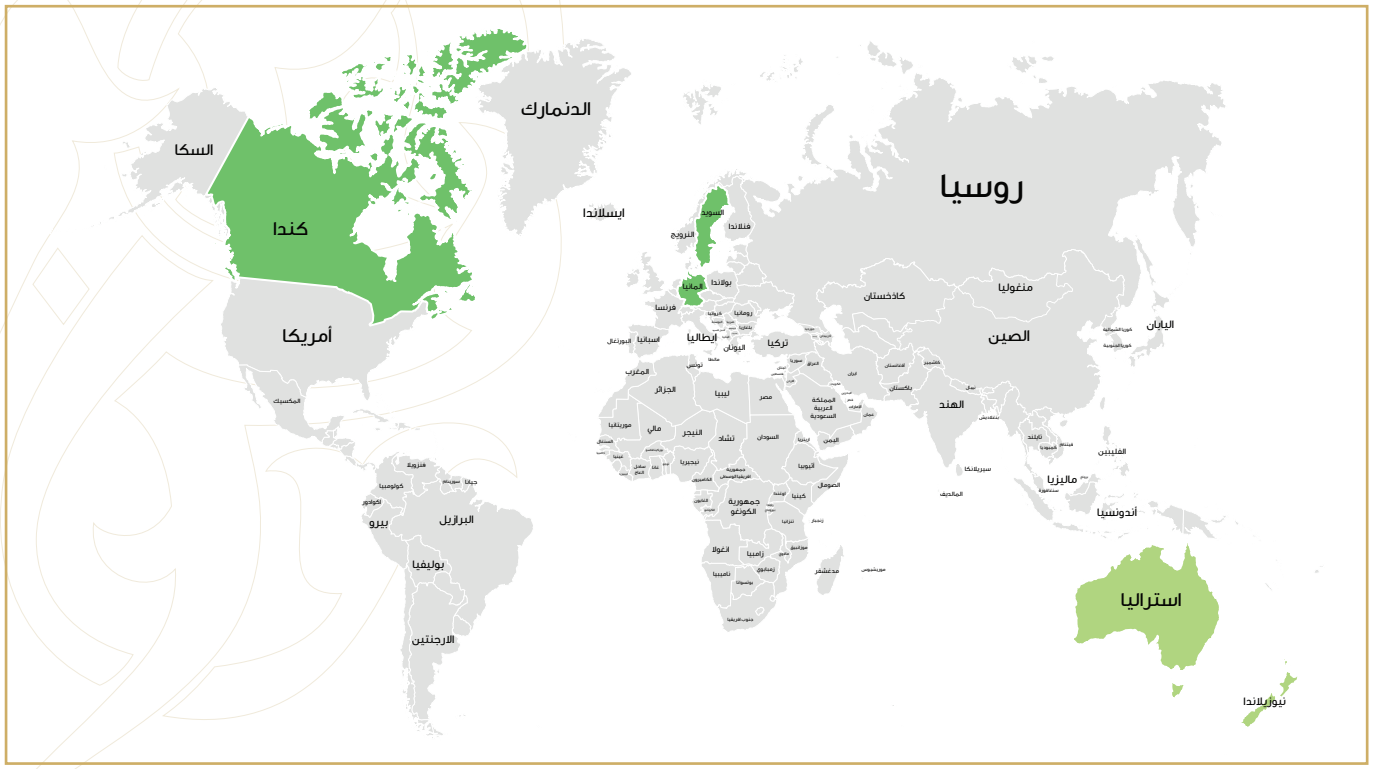

آفاق التجربة الوقفية لبعض المجتمعات المسلمة

بعدما تعرضنا لتجارب عدة مجتمعات مسلمة في دول غير إسلامية وفي أماكن مختلفة، وهي ألمانيا وأستراليا والسويد وكندا ونيوزيلندا، فإننا نرى أن الخصوصيات الثقافية والتكافل بين أفراد المجتمع المسلم، وقوانين هذه الدول غير الإسلامية، وإيمان المسلمين بالوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي، يشكل مؤشرات هامة للحراك الوقفي في هذه الدول. ويمكن اعتبار التجربة ناشئة وقد تحدث نجاحات، والسبب يعود في هذا إلى إيمانهم بأهمية مورد الوقف للمجتمع المسلم، وقدرتهم على تعزيز التكافل بين أبناء المجتمع المسلم، وتوجههم نحو الاستثمار لبعض أصولهم، واستفادتهم من تجارب الدول الإسلامية، وقيادتهم لواقع الأوقاف في المجتمعات المسلمة المحيطة بهم. وتشكل تجارب ألمانيا والسويد وكندا حراكًا واضحًا على الرغم من نسبة المسلمين المحدودة، ولكن يمكن القول إن المسلمين استفادوا من البيئة التشريعية ونشاط مؤسسات المجتمع المدني، ودعم الدولة للأعمال الخيرية فكان منهم أن أسسوا قاعدة مقبولة في بيئة وقفية واعدة.

في حين تمثل التجربة الوقفية في أستراليا محاولة لتعزيز التنمية المستدامة في المجتمع المسلم، والاستفادة قدر الإمكان من القوانين والتشريعات المعمول بها لصالح ممارسة شعيرة الوقف، وتطوير الاستراتيجيات تجاه إنشاء أوقاف استثمارية.

في حين يمكن للتجربة الوقفية في نيوزيلندا أن تشكل مفارقة مميزة بين هذه الأقليات، عندما تم تأسيس مؤسسة للوقف عام 2011، وكان يُمكن للمؤسسة أن تشكل انطلاقة حقيقية في العالم الإسلامي إذ نجحت فكرة مشروع الأضاحي، وأن تستفيد من موقعها في توفر الثروة الحيوانية وتؤطرها في مشروع إصدار صكوك وقفية بإقامة مزارع وقفية في نيوزيلندا، لكن للأسف غياب الحوكمة والشفافية عن أعمالها أدى إلى تعثر المشروع، إذا لم نقل إنه انتهى.

وفي الخلاصة، إن هذه المجتمعات تُجمع كلها على حاجتها إلى تبني استراتيجيات توعية شاملة لأبناء المجتمع الإسلامي تجاه الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي، وكيف ينشأ جيلٌ قادر على تطوير البنية الوقفية في هذه المجتمعات، والعمل على موائمة ما بين القوانين والتشريعات في دولهم وبين حركة الوقف وقدرته على التأثير.

نتائج معيار تقييم الأداء الوقفي في تجارب بعض المجتمعات المسلمة

وعند اختيار بعض المجتمعات المسلمة في دول غير إسلامية مثل أستراليا، والسويد، وكندا، ونيوزيلندا، تبين لنا حسب الدرجات العشرة لمعيار BWP بالمخطط الآتي:

واقع الأداء الوقفي المؤسسي في تجارب بعض المجتمعات المسلمة لعام 2021

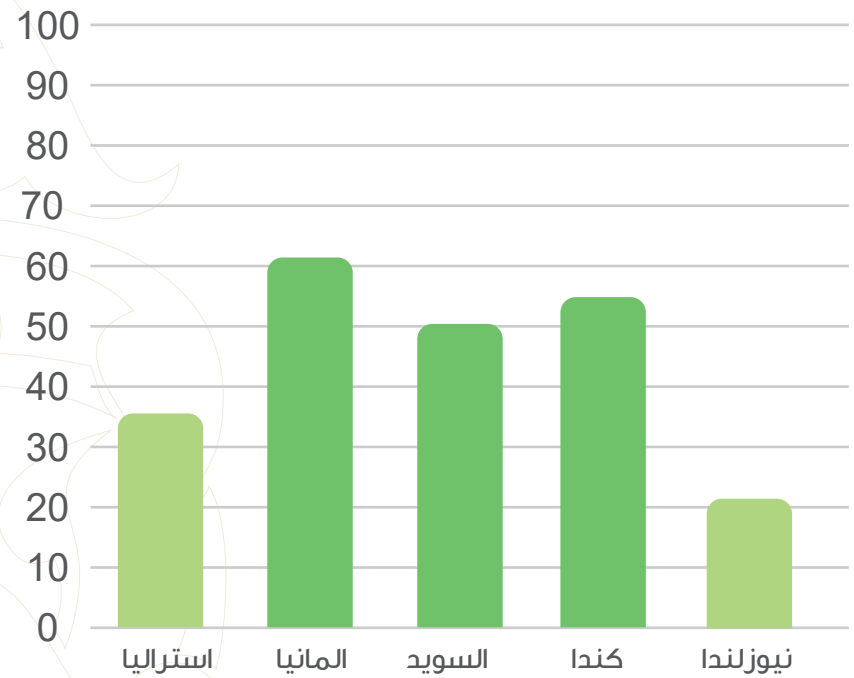

هذا الملخص التنفيذي ملخص ما جاء في

1. كتاب واقع واستراتيجيات الأوقاف في العالم،
2. التقرير الاستراتيجي للأوقاف 1996-2021.

من إصدارات المعهد الدولي للوقف الإسلامي، يمكن الرجوع إليهما لمن أراد مزيدا من المعلومات والبيانات.

هذا وباللّه التوفيق

نيابة عن فريق العمل

د. سامي محمد الصلاحات

المحرر الرئيسي للتقرير